الإيضاح

لمتن إيساغوجي في المنطق

تأليف

محمد شاكر
وكيل الجامع الأزهر سابقاً
رحمه الله

الطبعة الثالثة

١٣٧٢ - ١٩٥٣

دار المعارف بمصر

الإيضاح
لمتن إيساغوجي في المنطق

تأليف

محمد شاكر
وكيل الجامع الأزهر سابقاً
رحمه الله

الطبعة الثالثة

١٣٧٢ — ١٩٥٣

دار المعارف بمصر



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين . وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد إمام المتقين ، وسيد المرسلين ، وعلى آله وصحبه ، وسلم تسليما .

وبعد : فقد رغب إلىّ بعض إخواننا من أهل العلم الأجلاء بتونس ، فى إعادة طبع كتاب (الإيضاح لمتن إيساغوجى) فى علم المنطق . الذى ألفه والدى الأستاذ الأكبر الشيخ (محمد شاكر) رحمه الله .

فما إنْ فكّرت فى إجابة هذه الرغبة العزيزة علينا حتى لقينى الأستاذ الشيخ (محمد التميمى) صاحب مكتبة (الاستقامة) بتونس ، حين قدم إلى مصر فى طريقه إلى الحج فى العام الماضى سنة ١٣٧١ . وتحدّث إلىّ فى أن يقوم بطبعه فى (دار المعارف) بمصر ، بعد عودته من الحج . فأجبته لطلبته . ولما أن عاد من الحج فى أوائل هذا العام ، أوفى بما وعد .

ورأيت أن أقدم له بترجمة لمولانا الوالد رحمه الله ، كنت كتبتّها عقيب وفاته فى شهر جمادى الأولى سنة ١٣٥٨ = (يونية سنة ١٩٣٩ م) . ونشرت حينذاك بمجلة (المقتطف) فى عدد شهر (أغسطس سنة ١٩٣٩) .

وأثناء إعداد الكتاب للطبع جاءتنا نسخة منه مطبوعة فى تونس ــ دون تاريخ ــ طبعت بمطبعة (الشريف) بتونس ، على نفقة مكتبة هناك . وكان هذا عملا غير نظيف ؛ أسفت له أشد الأسف . إذ كانت طبعة رديئة الحروف ، رديئة الورق ، رديئة الإخراج ، ليس فيها شيء من العناية بالتصحيح . إنما هى عمل تجارى صرف ، ولكنه لم يخرج على الأصول السليمة للأعمال التجارية ، وأولها استئذاننا ورضانا .

وأسأل الله أن يوفقنا جميعاً لما فيه رضاه .

كتبه

أحمد محمد شاكر

عضو المحكمة العليا الشرعية سابقاً

القاهرة فى يوم الأربعاء { ٥ جمادى الأولى ١٣٧٢
٢١ يناير ١٩٥٣ م }

بسم الله الرحمن الرحيم

فقدت مصر وفقد العالم الإسلامى كله عالماً من كبار العلماء ، ومجاهداً من أعلام المجاهدين وقف حياته على خدمة الوطن ، وخدمة الإسلام ، وخدمة الشرق — : فى سبيل الله .

وقد رغب إلى صديقى الأستاذ فؤاد صروف — محرر المقتطف — أن أترجم له ترجمة موجزة . فأجبت ، ثقة منى أن سيغلب الجانبُ العلمى فىّ عاطفةَ البنوة ، وقد مرنت نفسى على فنون الحديث والتاريخ ونقد الرجال . وزعمتُ أنى مستطيع أن أكتب عنه تاريخاً صحيحاً ، لا غلو فيه ولا إسراف ، وأنى إن كتبت مدحاً أو ثناء فإنما هو حق التاريخ علىّ .

السيد محمد شاكر بن أحمد بن عبد القادر ، من آل أبى علياء ، وهم أسرة معروفة من أشراف الصعيد ، بمدينة جرجا ..

ولد بها فى منتصف شوال سنة ١٢٨٢ (مارس سنة ١٨٦٦) وحفظ القرآن الكريم ، وتلقى مبادئ التعليم ، ثم رحل إلى القاهرة ، إلى الأزهر الشريف ، فتلقى العلم فيه عن كبار الشيوخ فى ذلك العهد .

وفى ١٥ رجب سنة ١٣٠٧ (٤ مارس سنة ١٨٩٠) عين أميناً

للفتوى ، مع أستاذه العظيم ، الشيخ العباسي المهدى ، مفتى الديار المصرية إذ ذاك .

ثم أصهر إلى جدى لأمى ، العلامة الكبير ، إمام العربية غير مدافَع ، الشيخ هرون بن عبد الرزاق (المولود بقرية بنجا من قرى مركز طهطا يوم الخميس ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٢٤٩ ، والمتوفى بالقاهرة يوم السبت ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٣٣٦ ، رضى الله عنه) .

ثم ولى منصب « نائب محكمة مديرية القليوبية » وصدر الأمر العالى بذلك فى ٧ شعبان سنة ١٣١١ (١٣ فبراير سنة ١٨٩٤) . ومكث فيه أكثر من ست سنين .

* * *

وكان فى عمله القضائى يفكر فى إصلاح المحاكم الشرعية ، بل لعله — فيما نعلم — أول من فكر فى ذلك .

فقد أخبرنى رضى الله عنه : أنه حين كان أميناً للفتوى جاءت امرأة شابة ، حكم على زوجها بالسجن مدة طويلة ، وهى تخشى الفتنة ، وتريد عرض أمرها على المفتى ، ليرى لها رأياً فى الطلاق من زوجها ، حتى تتزوج رجلا آخر ، تعصم به نفسها ، فصرفها الوالد رحمه الله معتذراً آسفاً متألماً ، إذ كانت الأحكام مقيدة بمذهب أبى حنيفة ، والعلماء المقلدون يأبون التفكير فى مخالفة مذهبه ، بل يكادون يرون فى الخروج عن المذهب أكبر المنكرات . وليس فى مذهب أبى حنيفة ما يجيز للقاضى أن يطلق على الزوج المعسر أو المحبوس أو نحو ذلك .

ثم عرض الوالد أمرها على شيخه المفتى ، واقترح عليه اقتباس بعض الأحكام من مذهب الإمام مالك فى مثل هذه المشاكل المعضلة . فأبى الشيخ كل الإباء ، واستنكر هذا الرأى أشد استنكار . وكان بين الأستاذ وتلميذه جدال حاد فى هذا الشأن ، ولكنه لم يؤثر فيما كان بينهما من مودة وعطف . وما زال مقتنعاً برأيه ، واثقاً بصحته وفائدته للناس .

حتى كانت سنة ١٨٩٩ ، وقد مكث فى المحاكم الشرعية نحو خمس سنوات ، وظهر على كثير من عيوبها ، وما يرهق الناس من أحكامها ، سواء أكان ذلك فى التشريع المعمول به ، وهو التقيد بمذهب أبى حنيفة ، أستغفر الله ، بل التقيد بما قال علماء من متأخرى أتباعه ، والتمسك بألفاظهم الحرفية ، أم كان فى سوء اختيار عمالها ، من قضاة وغيرهم ، أم كان فى إجراءاتها المعقدة المطولة ، أم كان فى نظمها وحقارة أمكنتها ، أم كان فى إعراض الحكومات المصرية عن العمل على إصلاحها ، اتباعاً لسياسة مرسومة فى القضاء عليها ، تقليداً للإفرنج ولمن أشربوا آراءهم وعقائدهم .

رأى الوالد كل هذا وأكثر منه ، فوضع تقريراً نفيساً ، قدمه لأستاذه الإمام الحكيم الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية ، رحمة الله عليه ، نقد فيه هذه المحاكم وقضاتها وعمالها وكل حالاتها ، وأبان عن أوجه النقص والخطأ فى اللائحة التى كان معمولا بها فى ذلك الوقت ، واقترح طرق الإصلاح تفصيلا ، ومنها اقتباس بعض الأحكام من مذهب

مالك ، فى التطليق للإعسار ، وللضرر ، وللغيبة الطويلة ، وغير ذلك .

وكان ذلك التقرير فاتحة العمل الصحيح فى سبيل إصلاح المحاكم الشرعية ، والرقى بها إلى مقامها السامى فى الإسلام . اوهذا التقرير لا تزال صورته الأصلية عندنا بخط الوالد ، وقد قدمته إلى دار الكتب المصرية ، فصورته بالتصوير الشمسى ، ليكون بها أثراً علميا تاريخيا ، لمن شاء أن يرجع إليه .

قدم الوالد هذا التقرير فى أوائل سنة ١٨٩٩ ، وفى صيف تلك السنة طاف الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده على كثير من محاكم الوجه البحرى ، واطلع على سير الأعمال فيها ، ليصف لها الدواء والعلاج بحكمته . ثم وضع هو أيضاً تقريره المشهور فى إصلاح المحاكم ، فى نوفبر سنة ١٨٩٩ ، وهو التقرير الذى طبع بمطبعة المنار فى شوال سنة ١٣١٧ (سنة ١٩٠٠) . فاتفق رأى الأستاذ الإمام ورأى تلميذه ، فى كثير من أنواع النقد وطرق الإصلاح .

ولكن يظهر أن الأستاذ الإمام لم يجد الفرصة مواتية لاقتراح أحكام تخالف مذهب الإمام أبى حنيفة ، وخاصة فى التطليق من القاضى ؛ فترك الكلام فى ذلك ، وأشار فى الكلام فى المرافعات إشارة عامة ، ودعا إلى الأخذ بشىء من أحكام المذاهب الثلاثة الأخرى (ص ٣٨) .

وأظن أن الأستاذ الإمام رأى أن يمكن للوالد فى بعض البلدان ، حتى ينفذ آراءه فى الإصلاح . ولذلك زكاه لمنصب (قاضى قضاة السودان) . وأخذ ولى الأمر بتزكية الإمام ، فصدر الأمر العالى بإسناد

هذا المنصب إليه ، فى يوم ١٠ ذى القعدة سنة ١٣١٧ (١١ مارس سنة ١٩٠٠) . وكان ذلك بعقب انتهاء الثورة المهدية ، وعودة السودان إلى حظيرة مصر ملكاً واحداً ، ودولة واحدة ، وإن فرقت بينهما فى المظاهر مقتضياتُ السياسة .

وكانت بلاد السودان حينئذ كما تكون البلاد بعد الثورات الماحقة ، هُدمت النظم والقوانين والحكومة ، فكأنها كانت بلاد بكراً ، ينشأ فيها كل شىء من ذلك إنشاء جديداً . وكان ذلك أيسر له فى وضع النظم للمحاكم هناك ، على النحو الذى يريد ، وتنفيذ آرائه كلها أو أكثرها فى الإصلاح والتجديد ، على مثال لم يسبق إليه . واقتبس فى التشريع من المذاهب الإسلامية ما كانت الحاجة إليه ماسة ، مما تنصره أدلة الشريعة وفقهها الصحيح .

وأشد ذلك ظهوراً للمتصلين بالقضاء الشرعى . الحكم بالتطليق للغيبة والإعسار والحبس والضرار ونحوها ، مما اقتبس فى مصر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ . ووضع كثيراً من القواعد الدقيقة للإجراءات ، مما اقتبس بعضه فى مصر فى اللائحة التى صدرت سنة ١٩١٠ . فسبق السودانُ مصر فى بعض نواحى الإصلاح بعشر سنين ، وفى بعضها بعشرين سنة .

ولولا أن السياسة العامة للدولة المصرية فى التشريع والقضاء ، وضعها ناس لا يعرفون الشريعة الإسلامية ودقائقها ، وغرهم ما رأوا من ضعف القضاء الشرعى بضعف رجاله فى ذلك العهد ، واحتكر تنفيذها

ناس جهلوا دينهم، فأعرض عنه بعضهم ، وعاداه بعضهم ، لولا هذا لسار القضاء الشرعى سيرة تمكن له فى البلاد أن يكون القضاء العام فى الشؤون كلها ، من مدنية وجنائية وشخصية ، ليكون الحكم فى بلاد الإسلام بشريعة الإسلام ، كما هو الواجب على كل مسلم أن يعمل له ، طاعة لله ورسوله .

ولا تزال آثاره فى السودان قائمة ، يسترشد بها العلماء والقضاة والحكام ، ولا يزال أهل السودان — وهم أهلنا وإخواننا — يحفظون له أجمل الذكرى ، ويعرفون له مواقفه الحازمة فى خدمة البلاد ونصر الإسلام ، ويحفظون له أنه لم يشغله القضاء ، ولم يلهه المنصب السامى ، عن تعليم الناس شؤون دينهم ، بالدروس العلمية والخطب والمواعظ . وقرأ لهم صحيح البخارى كله ، وهو أصح مصدر للسنة النبوية .

* * *

ثم فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٠٤ صدر الأمر العالى بتعيينه (شيخاً لعلماء الإسكندرية) . فبعث فيها نهضة علمية ، كانت فاتحة خير ، بزغ نورها فى أرجاء المملكة المصرية ، وقصدها الطلاب من أطراف البلاد ، وبث فيهم من روحه الوثابة ، فأحياهم حياة أخرى غير ما كانوا يعرفون فى المعاهد الدينية .

وضع أسس النظام فى التعليم ، وأحسن اختيار الكتب والمقررات فى الدراسة ، من العلوم الدينية والعربية وما إليها ، ومن العلوم الأخرى التى يحتاج إليها طالب العلم فى ثقافته العامة ، مما يسميه الناس « العلوم

الحديثة » ، وأكثرها كان معروفاً فى الأزهر يتدارسه أهله ، إنما كانت اختيارية لا اختبار فيها ، فجعلها إجبارية .

واختار لعونه فى عمله نوابغ العلماء من الأزهر ، الرعيل الأول منهم أربعة : الشيخ عبد الله دراز والشيخ عبد المجيد الشاذلى والشيخ عبد الهادى مخلوف رحمهم الله ، والشيخ إبرهيم الجبالى شيخ معهد طنطا الآن متعنا الله بحياته(١). وكانت هذه « العلوم الحديثة » يعلمها للطلاب علماء الأزهر أنفسهم .

وسنّ حينذاك سنة حسنة : أن يحتفل فى آخر كل عام دراسى احتفالا رسميا بالناجحين من الطلاب ، تعطى لهم المكافآت من الكتب العلمية النفيسة ، ويحضره سمو الخديوى أو نائب عنه ، ويحضره الوزراء والكبراء والعلماء والطلاب ، فى مسجد أبى العباس ، ويخطب فيه شيخ العلماء خطبة تناسب المقام . وهى خطب مشهورة معروفة .

ومن أشهرها الخطبة التى ألقاها فى الاحتفال يوم السبت ٢٢ رجب سنة ١٣٢٥ (٣١ أغسطس سنة ١٩٠٧) ، والتى رد فيها على اللورد كرومر لكلمات تعرض فيها للإسلام ، وكان من شهود هذا الحفل (أصحاب العطوفة حسين فخرى باشا القائم برآسة مجلس النظار ، وناظر الأشغال العمومية ، وأحمد مظلوم باشا ناظر المالية ، وأصحاب السعادة والعزة محافظ الإسكندرية ، ورئيس الديوان العربى الخديوى ،

---

(١) كتب هذا سنة ١٣٥٨ = ١٩٣٩ ، ثم توفى أستاذنا الشيخ إبرهيم الجبالى ، بالقاهرة ، ليلة الإثنين ١٧ صفر سنة ١٣٨٠ = ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، رحمه الله .

ووكيل ديوان عموم الأوقاف) ، إلى آخر من ذكروا فى وصف الاحتفال فى (التقرير الرابع عن أعمال مشيخة علماء إسكندرية سنة ١٣٢٤ دراسية ، المرفوع للحضرة الفخيمة الخديوية) . فقام بالواجب عليه من الذب عن الإسلام ، فى هذا المقام الخطير ، خير قيام .

وكان مما قال فى هذه الخطبة كلمته المحفوظة السائرة : (ويقولون : « إن هذا الدين يجيز الرق ، ويتضمن سنناً وشرائع فى علاقات النساء بالرجال تناقض آراء أهل هذا العصر » . نعم ، إن الدين الإسلامى أباح الاسترقاق ، كما أباحته كل الشرائع السماوية من قبل ، ولكنه سوى بين الأرقاء وبين الآباء والأمهات فى الوصية بالإحسان ، والرفق والحنان . أليس يقول الله تعالى فى كتابه العزيز : واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبذى القربى واليتامى والمساكين والجار ذى القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم ، إن الله لا يحب من كان مختالا فخوراً . أباح الدين الإسلامى استرقاق الأفراد ، ولكنه بحمد الله لم يبح استرقاق الشعوب ، ولا مصادرة الأمم فى مقومات حياتها القومية والاجتماعية . أما علاقات النساء بالرجال ، فليس وراء الشريعة الإسلامية غاية فى عدل ولا فى مرحمة ، ولا فى محافظة على الأعراض المصونة ، يتطلع إليها أصحاب النفوس الأبية) .

والمناهج التى رسمها للمعاهد الدينية هى الأسس الثابتة للتعليم الصحيح ، الذى يؤتى الثمرة المرجوة منه . ولا يزال أكثرها قائماً إلى الآن ، وهى مفصلة فى التقارير التى كان يرفعها لولى الأمر فى آخر كل عام .

وكانت غايته من التعليم الديني أن يخرج رجالا كاملين ، يعرفون دينهم، ويخشون ربهم ، يقولون قولة الحق ، لا يخافون في الله لومة لائم . يتصلون بأمتهم أوثق الصلات ، فيشعرون بما تشعر ، ويحسون ما تحس، في شؤونها الدينية والدنيوية ، يهيؤهم علمهم وتربيتهم وثقافتهم لقيادة الأمة إلى طرق المجد ، وإلى سبل الإصلاح في الأحوال كلها ، اجتماعية كانت أم سياسية .

وقد أشار إلى هذا المعنى في مقدمة التقرير الذى رفعه عن أعمال المشيخة سنة ١٣٢٢ قال :

« ومما يجب أن يتنبه له عقلاء الإسلام وعظماء الأمة ، أن التعليم الديني قد كاد يكون منحصراً في طبقات الفقراء ، وبعض الطبقات الوسطى من الأمة الإسلامية ، دون الطبقات العليا منها ، وذلك خطر غير قليل على الجامعة الإسلامية ، بمرور الدهور والأعوام ، إذا قدر أن ينتهى الأمر بانحصار التعليم الديني في تلك الطبقات ، فتكون الرئاسة الدينية منحصرة فيهم ، لا يتولاها سواهم من الطبقات الأخرى، وبالتالى تكون كل الوظائف الدينية في أيدى أولئك الأقوام ومن خصائصهم. وبعبارة أصرح : تكون الفضائل والمزايا الدينية مجردة عن القوة المالية ، والقوة المالية بعيدة عن المزايا الدينية . وبين أيدينا من نتائج هذا التفريق في القوى الفعالة ، وهذا التدلى في التربية الدينية ، ما يصلح عبرة لكرام القوم ، وخاصة المسلمين وعقلاء الأمة . فلينظر العقلاء وسادات الإسلام إلى موقفهم هذا ، فلعلهم إذا فكروا فيه كثيراً يترجح عندهم

أن يتربى أبناؤهم تربية دينية إسلامية محضة ، تحت كفالة خيرة العلماء العاملين المرشدين ، .حتى إذا تخرجوا على هذا المبدإ القويم ، كانوا أقدر على خدمة دينهم وأمتهم ، الخدمة التى ترجى من أمثالهم ، مع الترفع عن الدناءة وعن السقوط فى مهاوى الخسران . وإذا شاء عظماء الأمة أن يتربى أبناؤهم هذه التربية فإنهم يساعدون على ترقية التعليم الدينى ، ويجعلون له المكانة العليا فى أفئدة الناس أجمع ، وما ذلك على الله بعزيز . نسأله الهداية والتوفيق لأقوم طريق » .

وقد بدأ بنفسه فى تنفيذ ما دعا الناس إليه ، ليكون مثالا يقتدى به ،فأخرجنا — أنا وأخى السيد على — من المدارس المدنية إلى المعاهد الدينية ، وكنت فى السنة الرابعة بكلية غردون بالخرطوم ، فاستأنفتُ الدراسة فى السنة الأولى بالقسم الأولى من معهد الإسكندرية .

وكان أكثر ما يحرص عليه فى طالب العلم أن يكون قوى الخلق ، عزيز النفس ، مستقل الرأى ، تمهيداً لما كان يرجو ، من إخراج رجال يزج بهم فى معترك الحياة ، ويبث منهم فى أعمال الدولة ، من إدارة وغيرها ، وقد كان متفاهماً على هذا مع ولاة الأمور ، كما سمعت منه مراراً ، فى سبيل الإصلاح العام ، حتى تبث الروح الإسلامية فى نظم الدولة ، وتقاوم تغلغل النفوذ الأجنبى ، الذى كاد يخرج بالدولة وبالأمة عن دينها وعن مقومات حياتها . كان يرجو أن يعيد للإسلام مجده ، لو تحقق ما كان يرجو .

وفى أواخر سنة ١٣٢٤ ندب للقيام بأعباء منصب مشيخة الجامع

الأزهر ، نيابة عن المرحوم الشيخ عبد الرحمن الشربيني ، بالإضافة إلى عمله في مشيخة الإسكندرية ، أربعة أشهر ، من رمضان إلى ذى الحجة .

* * *

وفى ٩ ربيع الثانى سنة ١٣٢٧ (٢٩ أبريل سنة ١٩٠٩) صدرت الإرادة السنية بتعيينه (وكيلا لمشيخة الجامع الأزهر) ، فسار فيه سيرته فى الإصلاح ، ومهّد لذلك برحلة واسعة إلى الصعيد ، صدر بها إليه أمر عال ، زار فيها مدن الصعيد وكثيراً من قراه ، يستطلع أحوال الدراسات الدينية فى مساجده ، تمهيداً لإنشاء معاهد علمية فيه ، تكون فروعاً من الأزهر ، كما تحقق أخيراً بإنشاء معهدى أسيوط وقنا .

ثم صدر قانون النظام فى الأزهر سنة ١٩١١ ، وأنشئت فيه (هيئة كبار العلماء) ، فكان فى الفوج الأول منها إلى أن مات .

وعهد إليه بتطبيق هذا القانون ، فأنشىء القسم الأولى ، وعين شيخاً له مع عمله فى وكالة الأزهر . وكانت فى القانون بعض نظم لا يرضاها ، وضعت على الرغم من معارضته . فكان يبذل جهده فى التخفيف من أخطاء القانون . وله فى ذلك مواقف معروفة مشهورة ، لا يسع المقام تفصيلها .

وفى سنة ١٩١٣ أنشئت (الجمعية التشريعية) ، وكان فى السابعة والأربعين من عمره ، وليس بمستطيع أن يطلب الإحالة إلى المعاش قانوناً وهو فى تلك السن . وكان من قانون الجمعية أن الموظف إذا

انتخب أو عين عضواً فيها خير بينها وبين عمله الحكومى ، فإن اختارها أحيل إلى المعاش ، وكان له الحق فى العودة إلى منصبه . فرأى الفرصة سانحة لطرح أغلال المناصب الحكومية ، والتفلت من إسارها ، وما يحاك حوله فيها ، فى الأزهر وخارج الأزهر ، فرغب إلى أخيه وصديقه وصفيه ، (محمد سعيد باشا) رحمه الله ، وكان ناظر النظار إذ ذاك ، أن يكون عضواً معيناً فى الجمعية ، فأجاب طلبه . وبذلك ترك المناصب الرسمية ، وأبى أن يعود إلى شيء منها ، ولم يخضع بعد ذلك لشيء من مغرياتها ، بل فضل أن يعيش حر الرأى والعمل ، والقلب والقلم .

وعاش فى حريته كما عاش فى مناصبه ، للناس لا لنفسه ، ما قصده طالب حاجة إلا بذل له من نفسه وماله وجاهه ، يعمل الخير للخير ، ولوجه الله .

* * *

وكانت له فى كبريات الصحف ، وفى المقطم خاصة ، أثناء الحرب العظمى ، جولات صادقة ، ومقالات نيرة ، لا يزال صداها يلوى فى آذان كثير ممن عنوا بالشئون السياسية فى ذلك الوقت . إذ كان مرمى كتاباته كلها إلى الدفاع عن بيضة الإسلام ، ورد كيد المهاجمين ، من المعتدين والخائنين ، خشية أن يكون ما كان ، من تقطع أوصال الأمة الإسلامية ، وتفرقها أمماً متباينة ، ببدعة القوميات التى اخترعتها أوربة ، لتفرق بها كلمة المسلمين ، وتضرب بعضهم ببعض ، ولتفتنهم عن المبدإ السياسى والاجتماعى السليم ، الذى شرعه الله لهم ، وأمرهم

باتباعه والعض عليه بالنواجذ : (إن هذه أمتكم أمة واحدة) (سورة الأنبياء الآية ٩٢ وسورة المؤمنون الآية ٥٢) .

ثم قامت الثورة المصرية فى سنة ١٩١٩ ، فضرب فيها بسهم وافر ، وتبعه أهل الأزهر قاطبة ، فكان هو الروح الوثابة فيهم ، وكان هو القائد ، وكان هو الزعيم .

وكتب فى الشؤون السياسية المصرية عشرات من المقالات فى الصحف ، أبانت عن بعد نظره ، وصدق فراسته . حتى لقد توقع فيها كثيراً مما كان بعد سنين ، إذ درس مرامى السياسة الإنكليزية ، فى شؤون الأمة المصرية والأمة الإسلامية ، وعرف كيف يسعون إلى نيل مقاصدهم .

حتى لقد كنا فى العهد القريب ، إذا ادلهم الخطب ، واضطربت الأمور ، رجعنا إلى مقالاته فى الظروف المشابهة لها ، فوجدنا أنه يكاد يصف ما نحن فيه ، وكأنه يكتبه حين قرأناه ، وكأنه ينظر إليه بنور الله.

ولم يفكر يوماً واحداً فى خوض معترك الأحزاب المصرية ، بل كان يترفع عن أن يسلم مقاده إلى أحد من الناس ، كائناً من كان ، كما أبى من قبل أن يعود إلى إسار المناصب الحكومية .

وكان يقول للزعماء والقادة قولة الحق ، فينقد خطأ المخطىء ، ويمدح صواب المصيب . وعن ذلك كان يظن كثير من الناس أن له هوى أو ضلعاً مع بعض الأحزاب أو الزعماء ، إذ كان يكثر خطأ المخطىء ، فيكثر من نقده والنصيحة له ، فيظن المنتقد أو أنصاره وأتباعه أن الناقد

من خصومه ، أو من أنصار خصومه .

وبجانب هذا لم يدع مسئلة شرعية أو اجتماعية ، أثيرت فى الصحف ، مما يتعلق بشؤون الإسلام والمسلمين — : إلا قال فيها ما يراه حقاً وصواباً . وصدع بما أمر الله به الدعاة والهداة ، وأعرض عن المنكرين ، ثقة بربه ، وتوكلا عليه . إذ كان أبرز سجاياه ، أنه صلب فى دينه ، صلب فى عقيدته ، صلب فى رأيه ، شجاع غير جبان ، لا يرهب أحداً من الناس ، ولا يخشى إلا الله .

* * *

أما الناحية العلمية منه ، فإنه كان عالماً بكتاب الله ، يفقهه ويعرفه ، ويداوم مدارسته والغوص على أسراره ، وكانت له فى التفسير نظرات دقيقة ، وقد قرأ لنا التفسير مرتين : مرة فى تفسير البغوى ، وأخرى فى تفسير النسفى . وله فى السنة اطلاع جيد وفقه سليم ، وقرأ لنا صحيح مسلم ، وسنن الترمذى ، والشمائل ، وسنن النسائى ، وبعض صحيح البخارى . وقرأ لنا فقه الحنفية فى كتاب: الهداية ، على طريقة السلف ، فى استقلال الرأى وحرية الفكر ، ونبذ العصبية لمذهب معين . وكثيراً ما خالف مذهب الحنفية عند استعراض الآراء ، وتحكيم الحجة والبرهان ، ورجح ما نصره الدليل الصحيح . وقرأ لنا فى الأصول جمع الجوامع ، وشرح الأسنوى على المنهاج . وفى المنطق شرح الخبيصى ، وشرح القطب على الشمسية ، وغيرهما . وفى البيان الرسالة البيانية . إلى غير ذلك من الرسائل الصغيرة فى علوم مختلفة .

وكان فى العلوم العقلية آية من الآيات ، بل هو أقوى رجل ظهر فى الأزهر فيها . ولذلك لم يكن يصمد له أحد فى مناظرة أو جدال ، لإبداعه فى إقامة الحجة وإفحام المناظر ، لخصب ذهنه ، وتسلسل أفكاره ، وانتظامها على قواعد المنطق الصحيح السليم . ولست أقول هذا فخراً أو غلواً ، بل أشهد به عن يقين وخبرة ، وقد تلقيت عنه أكثر العلوم العالية ، ولازمت دروسه أكثر من ثمان سنين ، فى الصباح والمساء ، كما يعرف ذلك ويشهد به إخوانى فى الدرس والطلب ، وكما يقر به المنصفون من أقرانه من أهل العلم .

* * *

وأخلاقه كانت أخلاق العلماء الأولين : كان رجلا مسلماً ، يخاف الله ويرجو رحمته ، ولا يخاف غيره ولا يرجوه ، يعمل ما يعمل أو يقول ما يقول ، خالصاً لله . أذكر أنه فى أوائل الثورة المصرية ، كتب نداء شديد اللهجة ، يزيد فى وقود الثورة ، ثم دعانى أنا وأخى السيد على ، وقرأه علينا ، يطلب رأينا ، فأعجبنا به ، وقلت له : ولكن بعده الاعتقال ، فما عبأ بذلك ، وأذاعه على الناس فى الصحف .

* * *

ولم تكن الدنيا من همه فى شىء ، وقد كانت تجرى على يديه ، وكان له من النفوذ فى الدولة ما يمكن له من الغنى لو أراد ، وكان دائماً مقرباً إلى العرش ، بل أتى عليه حين من الدهر كان أقرب الناس إليه زلفى ، فعصمه زهده وعفته وإباؤه .

ولقد حدثني واحد من شيوخي حفظه الله ، منذ أكثر من خمس وعشرين سنة ، أنه حاوره مرة ليحمله على شراء دار لأولاده ، فأبى رحمه الله ، وقال له : إنما أحسن تربيتهم وتعليمهم ، ولهم رزقهم عند الله .

وكان يضع الميزانية سنويا لمعهد إسكندرية ، ثم فى الأزهر ، وكان يقرر فيها ما يستحقه العلماء والموظفون من علاوات ونحوها ، فكان يكتب لنفسه أمام اسمه ، ما لا يخطر على بال أى رئيس أو عامل أن يصنعه ، كان يكتب بخطه لنفسه : (لا يستحق شيئاً) . ولو أراد لنفسه عرض المال لاستحق شيئاً كثيراً .

* * *

ومنذ سنة ١٩٣١ اعتزل الدنيا ، ثم أقعده المرض فى المنزل ، وألزمه الفراش ، إذ أصابه الفالج ، فاحتمله صابراً محتسباً ، راضياً عن ربه وعن نفسه ، موقناً أنه قضى دَينه ، فقام بما وجب عليه خير قيام ، نحو دِينه ونحو أمته ، منتظراً دعوة ربه لعباده الصالحين : (يأيتها النفس المطمئنة . ارجعى إلى ربك راضية مرضية . فادخلى فى عبادى . وادخلى جنتى) .

إلى أن جاءته الدعوة ، فأجاب ، هادئا راضياً مطمئناً ، فقبضه الله إليه فى منتصف الساعة الثامنة من صباح يوم الخميس ١١ جمادى الأولى سنة ١٣٥٨ (٢٩ يونية سنة ١٩٣٩) .

ونسأل الله أن يلحقه بآبائه الطيبين الطاهرين ، وإخوانه الصالحين السابقين . (والسابقون السابقون . أولئك المقربون . فى جنات النعيم . ثلة من الأولين . وقليل من الآخرين) .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

كتبه

أحمد محمد شاكر

عفا الله عنه

بمنه

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الطبعة الثانية

بقلم
الأستاذ الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد
رئيس التفتيش العلمى بالأزهر

الحمد لله رب العالمين ، والعاقبة للمتقين ، ولا عدوان إلا على الظالمين . وصلى الله على سيدنا محمد : علم الهدى ، ومنار اليقين ، وعلى آله وصحبه ، الذين جاهدوا فى الله بأموالهم وأنفسهم ، حتى بلغوا المقام الأسمى ، ووصلوا إلى الدرجة العليا . ورضى الله عن علماء الأمة الإسلامية العاملين .

(أما بعد) : فما زال الإنسان الأول يرتقى فى نوعه ، حتى وصل إلى ضبط قواعد العلوم ، وتحرير موضوعاتها . ثم لما لم تتحد الأفكار ، ولم تتجه أنظار العلماء إلى صوب واحد ، بل تعددت مذاهبهم ، وكثر اختلافهم ، نشأ عن ذلك الجدل فى أيها أقرب من السداد ، وأدنى إلى المحجة الواضحة ، ودفعهم حب الحقيقة ، وتطلب الصواب إلى أن يضعوا حداً لحركات الذهن ينتهى إليه ولا يتجاوزه ، ويجعلوا للفكر

قيوداً تكبح جماحه أن يسترسل مع أغراض النفس وشهواتها . فكان ذلك كله « علم المنطق » الذى تتميز به صحة الرأى وفساده ، ويظهر الحق من الضلال .

درج هذا العلم فى أحضان المدارس اليونانية . التى كانت مصدر الإشعاع الفكرى ، والنور العلمى ، والنظر الفلسفى ، وكمن فيها مدة تسلط اليونان وعلو شأنهم ، فلم يغادر بلادهم ، ولم ينزح عن وطنه حيث رجاله ومحبوه .

ولم يكن للعرب فى جاهليتهم كلها ، ولا فى أول عهدهم بالإسلام ، علم بالمنطق وقواعده ، إلا ما كان فى فطرتهم وسلائقهم من استواء القول ، وبيان الحجة ، ووضوح الدلالة . فلما جاء عصر الدولة العباسية ، وكانت أغلبية العالم المعروف حينذاك ، وأكثرية الأمم قد دخلت فى الإسلام ، وكان الحوار قد أخذ فى المسائل الدينية مأخذاً غريباً ، والجدال بين الطوائف — التى أوجدها اختلاف نزعات الأمم الداخلة فى دين الله — قد اشتد ، والمناقشة قد اندلع لهبها : أمر الخليفة المأمون بترجمة هذا العلم ، ليكون عوناً لهم على المناظرة ، وليشتد به ساعدهم فى دحض مفتريات المبتدعة وأهل الضلال .

ومن ذلك الحين عرف « المنطق » بقواعده ، ووضحت طرقه لأهل اللسان العربى ، فتعلقوا به وخاضوا غماره ، وحرصوا على تحصيله ، حتى كان من أثر هذا الحرص أن جعلوه فى كل علم ، وتكلموا به فى كل موضوع .

ونبغ فى هذا الفن وفى غيره من فنون الفلسفة رجال كثيرون ، كان لهم الباع الطويل واليد البيضاء فى إعادة مجد اليونان العلمى ، أمثال الشيخ الرئيس ابن سينا ؛ والمعلم الثانى أبى نصر الفارابى ؛ والفيلسوف العظيم القاضى الفاضل أبى الوليد بن رشد ، وحجة الإسلام أبى حامد الغزالى ، ثم الرازى ، والطوسى ، وغيرهم من رجالات العلم وفطاحل أهل النظر ، على اختلاف منازعهم ، وتشعب طرقهم ، وكثرة ما استحدثوه فى الفن مما لا يختلف عما ورثوه .

وغبر على هذا عهد اشتد فيه الولوع بالمنطق ، وأكثر العلماء من التصنيف فيه ، ما بين المختصرات والمطولات ، والشروح والتعليقات والحواشى ، حتى لو أردت أن تتخذ مكتبة جامعة من كتب المنطق وحده ، لضاق بك الحصر ، وخرج الأمر عن حد التعداد .

ومن هؤلاء المصنفين أثير الدين مفضل بن عمر الأبهرى ، المتوفى فى حدود سنة ٧٠٠ هـ صاحب كتاب (إيساغوجى) الذى عم اشتهاره ، واستفاد منه الكثيرون ، لاشتماله على أهم ما يجب استحضاره من المنطق .

لهج العلماء منذ دهر طويل بهذا الكتاب على صغر حجمه ، وأكثروا من شروحه والتعليق عليه ، ونظمه كثيرون .

فمن شرحه : حسام الدين حسن الكاتى المتوفى سنة ٧٦٠ هـ . والعلامة شمس الدين محمد بن حمزة الفنارى المتوفى سنة ٨٣٤ هـ . والشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد الشهير بالأبدى . والشريف نور الدين على ابن إبرهيم الشيرازى تلميذ الشريف الجرجانى المتوفى سنة ٨٦٢ هـ . ومصلح

الدين مصطفى بن شعبان السرورى المتوفى سنة ٩٦٩هـ. وشيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصارى القاهرى المتوفى سنة ٩١٠ هـ . وأبو العباس أحمد بن محمد الآمدى . وحكيم شاه محمد بن مبارك القزوينى المتوفى سنة ٩٦٦ هـ . وخير الدين خضر بن عمر العطوفى . ومحمد بن إبرهيم الحنبلى الحلبى. وممن نظمه : نور الدين على بن محمد الأشمونى المتوفى فى حدود سنة ٩٠٠ هـ . والشيخ عبد الرحمن بن محمد ، الذى أسمى نظمه « السلم المنورق » . والشيخ إبرهيم الشبشيرى المتوفى سنة ٩٢٠ هـ .

ومع كل هذه العناية فقد ظل الكتاب محجوباً فى ضمير الغيب ، ذلك أنه إنما وضع للمبتدئين ، وهو لا يتناوله غيرهم ، ولم يلاحظ واحد من هؤلاء جميعاً تلك القوى الفكرية التى تكون لمن لا إلف له ولا عهد بمزاولة فن من الفنون . بل حشروا فيه العبارات الاصطلاحية حشراً من غير تقريب ولا تذليل . وإن أنس لا أنس عهد الصغر ، وقد كلفنا بدراسة شرح شيخ الإسلام أبى يحيى زكريا الأنصارى ، الذى سبق عده فى جملة شروح الكتاب ، فقد كنت ، وكان إخوانى معى ، أجد من الصعوبات والمتاعب الفكرية ما لا يصبر على احتماله إلا راغب فى العلم ملحّ فى تحصيله ، صابر على مكارهه ومشاقه . وأنى لك بمثل هذا اليوم ، وأنت لا تجد إلا من يريد أن يصل إلى التحقيقات الدقيقة ، والأفكار السامية فى الوقت الوجيز ، وهو يأبى مع ذلك إلا العبارة العالية فى سهولة ولين ورفق . وظلت الحال بنا على هذا المنوال ، حتى هدانا الله تعالى الذى لا يهدى إلى الخير سواه ، ووفقنا للحصول على شرح

الكتاب[١] للعالم الكبير ، والمصلح الجليل ، قدوة المتأخرين ، مولانا العلامة الشيخ محمد شاكر وكيل الجامع الأزهر سابقاً ، فرأينا فيه الضالة المنشودة ، والبغية المقصودة . فعكفنا عليه وتابعنا مدارسته ، فإذا نحن نعشق علم المنطق عشقاً ، ونكلف به غراماً ، بعد أن كنا نزورُّ بجانبنا عنه ، وكان أقصى رغباتنا أن نؤدى الامتحان فيه .

وللشيخ الجليل — حفظه الله وأمتع المسلمين والعلماء بوجوده — أياد كلها بيضاء على المعاهد الدينية وعلماء الأزهر أجمعين : فهو الذى بدأ حركة الإصلاح الكبرى فى الأزهر ،بعد أن أعيا أمره المصلحين من قبله ، واستطاع بما أوتيه من مضاء العزيمة ، وقوة الإرادة ، وأصالة الرأى، وسداد الفكرة ، أن يتغلب على هذه النعرة القديمة التى مضت بها الحقب وتعاقبت عليها السنون ، وهى لا تزال عالقة برؤوس العلماء ، وأن يثبت لهم بالبرهان العملى أن الأزهر — وهو الجامعة الكبرى التى يؤمها المسلمون من أنحاء المعمورة — لا يؤدى واجبه الذى أسس من أجله حتى يأخذ طلابه من علوم الشريعة الغراء : أصولها وفروعها ، وعلوم اللسان العربى ، والعلوم الكونية ، وغيرها ، بالقسط الذى يتفق مع مركزهم الذى يهيئون أنفسهم له .

وقد أنشىء معهد الإسكندرية لهذا الغرض بفضل جهوده ومساعيه ، واقتضت إرادة القائمين بأمر الدولة المصرية حينذاك إسناد رياسته إلى

---

(١) طبع أول مرة بالإسكندرية سنة ١٣٢٥ = ١٩٠٨ ، وطبع الطبعة الثانية بمصر سنة ١٣٤٥ = ١٩٢٦ .

فضيلته ، فقام بأعباء هذه الرياسة خير قيام ، واضطلع بتدبيره ، حتى أتى بالثمرة المرجوة منه . فتخرج منه جماعة من العلماء ، هم اليوم زهرة رجال الدين ، وعنوان فخار الأزهر ، وبرهان أن الأزهريين يستطيعون أن يصلوا إلى الغاية القصوى من المجد والرفعة إذا وجدوا من يتعهد أمورهم بمثل إخلاص الأستاذ الكبير وحسن رأيه .

وانظر إلى المحاكم الشرعية ودور التعليم على مختلف مشاربها ، فأى زهره يروقك منظرها ، ويسرك مخبرها ، ويعجبك حسنها ، فاعلم أن لمعهد الإسكندرية يداً فى هذه الصفات التى ملكت عليك نفسك .

ولم يقف تيار الإصلاح الذى سيره فضيلته عند هذا الحد من تأسيس معهد الإسكندرية ، بل تجاوز ذلك إلى إنشاء وتجديد آخرين : فلقد عاد — حرسه الله — إلى مصر بعد أن ملأ الثغر نوراً ، ومهد للدين فيه سبيلا مستقيماً ، فتولى فى الأزهر منصب الوكيل ، وأنشأ فى هذا المعهد القسم النظامى المسمى بنظام ١٣٢٩ بمصر وعامة المعاهد ، وتولى مع منصبه مشيخة هذا القسم . فبث فى قلوب العلماء والطلاب حب العلم وروح النظام ، وشرع لهم شرعة الإنصاف والتضامن والرغبة فى الإصلاح . ولا يزال إلى اليوم بعض هؤلاء العلماء محبوباً مرضياً عنه من إخوانه ، موثوقاً بعدالته ، لأنه يترسم خطوات الأستاذ الجليل ، ويسلك منهجه القويم ، وإن كان التكحل غير الكحل .

وبعد : فأحسب أننى إذا استرسلت فى تعداد فضل الأستاذ حفظه الله ، فسوف لا أقف عند حد ، وقد يطول بنا القول طولا يغضب له

فضيلته : فقد نعرفه أزهد الناس فى المديح ، وأحبهم لأن تتكلم عنه أعماله الجليلة ، وتسكت ألسنة الخلق أجمعين .

فنحن حين نقدم إليك شرح فضيلته على (إيساغوجى) إنما نتحفك بواسطة القلادة ، ونهديك بالدرة اليتيمة ، لا نبغى من وراء هذا غير مثوبة الله ورضوانه . والله تعالى المسئول أن يرزقنا السداد ، ويعصمنا من الزلل ، آمين .

وكتبه

محمد محيي الدين عبد الحميد

المدرس بمعهد الزقازيق

سنة ١٣٤٥ = ١٩٢٦

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأنبياء والمرسلين . وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

(أما بعد) : فهذا شرح لطيف على رسالة الأستاذ الجليل أثير الدين مفضل بن عمر الأبهرى ، المتوفى فى حدود سنة ٧٠٠ للهجرة النبوية ، فى علم المنطق ، المعروفة بـ (إيساغوجى). وضعته ليستعين به المبتدئون فى هذا العلم ، من طلاب مشيخة علماء الإسكندرية ، على فهم القواعد التى اشتملت عليها هذه الرسالة .

والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يعم بنفعه الظاعن والمقيم .

(قال المصنف رحمه الله تعالى)

(بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله على توفيقه ، ونسأله هداية طريقه . ونصلى على محمد وعترته أجمعين . أما بعد : فهذه رسالة فى المنطق ، أوردنا فيها ما يجب استحضارُه لمن يبتدئ فى شىء من العلوم ، مستعيناً بالله تعالى ، إنه مفيض الخير والجود) :

اعلم أيها الطالب — أرشدنى الله وإياك إلى الحق المبين — أن البارئ جلت قدرته خلق الإنسان ومنحه الشوق إلى علم ما هو مجهول لديه ، ووهبه القدرة على اكتساب تلك المجهولات ، ومهد له طريقاً سويًّا إلى اكتسابها . فكان ما يعلمه موصلا إلى علم ما يجهله. والله ذو الفضل العظيم .

خلق الله الإنسان مسوقاً بفطرته إلى اكتساب المجهولات من المعلومات ، وشرع للاكتساب طرقاً محدودة لا يضل سالكها . فأصحاب الفطر السليمة تغنيهم سلامة فطرتهم عن تعرف هذه الطرق فى المسائل النظرية ، كما يستغنى عنها عامة البشر فى المسائل الضرورية .

ألا ترى أن العامى أو الطفل الصغير إذا قلت له : ماذا تفعل هذه الفحمة المتقدة إذا وضعت فوق هذا الحصير ؟ أليس يقول: إنها تحرقه .

فإن قلت له : ولم ذلك ؟ أليس يقول : إنها نار .

فهذا الذى يقوله العامى والطفل يرجع إلى قياس منطقى ، هو قولنا : هذه نار ، وكل نار محرقة ، لينتج أنها محرقة .

فهذه الطرق التى شرعها الحق سبحانه لاكتساب المجهولات من المعلومات ، هى التى استنبطها المتقدمون أحسن الله جزاءهم ودونوها فى مؤلفاتهم ، وسموها (علم المنطق) .

فالمنطق إذاً : هو مجموع القواعد والقوانين التى إذا راعاها طالب العلم فى اكتسابه للمجهولات أمن من الخطأ فى طريق كسبه ،

ومعلوماتنا كمجهولاتنا : منها ما هو تصور ، كإدراك مفهوم الإنسان والحيوان والفرس ونحوها ، ومنها ما هو تصديق ، كالمعنى التصديقى فى قولنا : العلم نافع ، والحياء من الإيمان ، والدين النصيحة .

وطريق اكتساب التصورات هى المعرفات ، حدوداً كانت أو رسوماً . وطريق اكتساب التصديقات هى الأقيسة والبراهين .

وللمعرفات مقدمات ، هى الكليات الخمس ، التى تتألف منها تلك المعرفات . وللأقيسة والبراهين مقدمات ، هى القضايا التى تتألف منها الأقيسة ، وأحكام تلك القضايا من عكوسها ونقائضها ، على ما سيأتى تفصيله .

وحسبك أيها الطالب — أرشدك الله وأنت على عتبة باب هذا العلم العظيم القدر — أن تعلم أن (المنطق) هو ميزان العلوم ، وأنه مجموع القواعد التى تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ فى ترتيب المعلومات

لاكتساب المجهولات . وأضرب لك مثلا تتحقق منه صدق ما ذكرته لك : إن مشيخة علماء الإسكندرية قد حتمت على كل طالب فى السنة الثالثة أن يتلقى علم المنطق ، وقد نقلت فى الامتحان من السنة الثانية إلى السنة الثالثة ، فلكى تبرهن على وجوب تلقيك لعلم المنطق يلزم أن تقول : أنا طالب من طلاب السنة الثالثة ، وكل طالب فى السنة الثالثة يجب عليه أن يتلقى علم المنطق ، فأنا يجب على أن أتلقى علم المنطق . فهذا قياس منتج ، لأنك ستعلم أن محمول القضية الصغرى ، أعنى خبر الجملة الأولى ، مندرج فى موضوع القضية الكبرى ، أعنى أنه فرد من أفراد المبتدأ فى الجملة الثانية . فإذا حكمت على موضوع الكبرى بوجوب تعلم المنطق ، فقد سرى الحكم إلى موضوع الصغرى ، وهو أنت، لأنك واحد ممن يصدق عليهم موضوع الكبرى . فإذا لم تراع سريان الحكم من إحدى القضيتين إلى الأخرى لم تأمن الخطأ . كما إذا قلت : أنا طالب من طلاب السنة الثالثة ، وكل طالب فى السنة السابعة يجب عليه أن يتلقى علوم البلاغة . فهذا غير منتج ، لعدم سريان الحكم من القضية الثانية إلى الأولى . وسوف تعلم تفاصيل هذه الكليات إن شاء الله تعالى ، فاصبر وما صبرك إلا بالله .

(إيساغُوجِى)

هذه الكلمة بمنزلة قول المصنف فيما يأتى :

القول الشارح . القضايا . التناقض . العكس . القياس . فهى ترجمة من التراجم ، وهى كلمة يونانية ، معناها الكليات الخمس .

ولغرابتها عن اللغة العربية اشتهر هذا الكتاب بها ، حتى صارت كالعلم عليه ، فيقال « إيساغوجي » ، ويراد به الكتاب بأجمعه ، لا هذا الفصل وحده .

(اللفظ الدالُّ ، يدلُّ على تمام ما وُضع له بالمطابقة ، وعلى جزئه بالتضمُّن ، وعلى ما يلازمه في الذهن بالالتزام . كالإنسان ، فإنه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة ، وعلى أحدهما بالتضمن ، وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام)

لا شك أن اللفظ الذى وضع بإزاء معنى من المعانى يدل على ذلك المعنى إذا أطلق ، فزيد الموضوع للذات المشخصة ، إذا نطق به ناطق وسمعه من كان عالماً بوضعه له ، فإنه يفهم من هذا اللفظ تلك الذات المعينة ، وكما يفهم السامع من اللفظ معناه الذى وضع بإزائه، فإنه قد يفهم أجزاء ذلك المعنى ، ويفهم لوازمه أيضاً .

مثلا ــ كلمة « ميزان » ، إذا أطلقت ، فهم السامع منها الآلة المخصوصة ، وهو المعنى الذى وضعت بإزائه ، وفهم أيضاً الكفتين والمنجم[1] ، مما هو جزء للمعنى الموضوع له اللفظ ، وفهم أيضاً خاصة هذه الآلة ، وهى أنها واسطة لعلم مقادير الأشياء وزناً .

مثال آخر : « الشمعة » إذا أطلقت ، فهم منها ذلك الشكل

(١) « الكفة » بالكسر وتفتح . و « المنجم » كمنبر : الحديدة المعترضة بين كفتى الميزان وفيها لسانه .

الأسطوانى المعروف . وهو المعنى الذى وضع له اللفظ ، وفهم أيضاً أجزاؤه من الشمع والخيط الذى يحيط به الشمع ، وفهم أيضاً أنها تُنير المكان إذا أوقد ذلك الخيط .

مثال آخر : « القهوة » إذا أطلقت ، فهم منها هذا الشراب المخصوص ، وفهم منها أيضاً الأجزاء التى تألفت منها ، وهى الماء والبنّ ، وفهم أيضاً مرارة الطعم . وهكذا .

وبالجملة فكل لفظ موضوع لمعنى من المعانى ، فإن العالم بوضعه إذا سمعه فهم منه المعنى الذى وضع بإزائه ، ويتبع ذلك فهم الأجزاء التى يتألف منها ذلك المعنى ، واللوازم التى تلزمه . فبالضرورة يكون اللفظ دالا على كل من هذه الأشياء ، لأن دلالة اللفظ : هى كونه بحيث متى أطلق فهم منه المعنى .

وهذه الثلاثة : أعنى المعنى الذى وضع اللفظ بإزائه ، والأجزاء التى يتألف منها المعنى ، واللوازم التى لا تفارق هذا المعنى ، تفهم من اللفظ متى أطلق ، وإن كان الأخيران لا يفهمان إلا تبعاً للأول .

إذا تحققت هذا فاعلم أن المناطقة — دفعاً للالتباس — قد اختصوا كل واحد من هذه الثلاثة باسم خاص : فسموا دلالة اللفظ على المعنى الذى وضع بإزائه ، وهو المعنى بتمامه ، « دلالة المطابقة » ، لأن المطابقة معناها الموافقة ، وقد توافق اللفظ والمعنى . وذلك قول المصنف « اللفظ الدال يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة » . وسموا دلالة اللفظ على جزء المعنى بالتبعية لفهم الكل « دلالة تضمنية » ، لأنها دلالة على ما هو فى

ضمن المعنى وداخل فيه . وذلك قوله « وعلى جزئه بالتضمن » . وسموا الدلالة على الخارج الذى لا يفارق المعنى إذا فهم بالتبعية له « دلالة التزامية » ، لأن اللزوم هو عدم الانفكاك ، وهذا الخارج كذلك .

ومما ينبغى التنبه له : أنه لا التباس فى دلالة اللفظ على تمام معناه ، ولا فى دلالته على أجزاء المعنى . وإنما يوجد الالتباس فى المدلولات الخارجة عن المعنى وأجزائه . وذلك : أن اللفظ قد يطلق فيفهم منه معناه الموضوع له ، ويفهم منه شىء آخر لعلاقة ما بينهما ، كحاتم ، ومادر ، وأشعب . فإن هذه الألفاظ قد وضعت للذوات المعينة ، ولكنها إذا أطلقت يفهم منها معنى آخر ، وهو الكرم ، والبخل ، والطمع . لا لأن ذلك هو تمام المعنى أو جزؤه ، بل لأنه من الصفات الغالبة على المسميات بهذه الأسماء . وكالبطيخ ، إذا أطلق فهم معناه ، وهو الفاكهة المخصوصة ، وفهم معها حلاوة الطعم . وكالغراب ، والزنجى ، إذا أطلقنا فهم معناهما ، وفهم مع كل منهما سواد اللون . فمثل هذه المدلولات وإن فهمت من اللفظ تبعاً للمعنى الموضوع له ، إلا أن المنطقى لا يعتبرها من نوع الدلالة الالتزامية ، لا لأنها غير مفهومة من اللفظ تبعاً للمعنى ، بل لأنها غير مطردة . إذ من المحقق وجود البطيخة المرة الطعم ، ومن الممكن أن يوجد غراب وزنجى أبيض اللون . والمنطقى إنما يبحث عن المدلول الذى لا يفارق المعنى بحال من الأحوال .

فالمدلول الالتزامى : إنما هو الشىء الذى يجزم العقل بلزومه وعدم انفكاكه عن المدلول المطابقى .

ولزوم الشيء للشيء ، قد يتوقف الجزم به على إقامة البرهان ، ويسمى لازماً غير بين ، كمساواة زوايا المثلث لقائمتين ، فإن العقل لا يجزم بلزوم ذلك لكل مثلث ، إلا إذا اطلع على البرهان المثبت له . وقد لا يتوقف فيسمى بيناً ، وهو نوعان : فمنه ما يتوقف الجزم باللزوم فيه على تصور اللازم والملزوم ، ويسمى بيناً بالمعنى الأعم ، ومنه ما يكون تصور الملزوم وحده كافياً فى تصور اللازم والجزم باللزوم ، ويسمى بيناً بالمعنى الأخص .

والحق أن المدلول الالتزامى هو هذا الأخير ، لأنه هو الذى يفهم من اللفظ كلما أطلق ، وذلك قوله : « وعلى ما يلازمه فى الذهن بالالتزام » . والله أعلم بالصواب .

(والدلالةُ فعليّة ، وعقلية ، وطبيعية ، ووضعية)

الدلالة اللفظية — وهى كون اللفظ بحيث يفهم منه معنى — إما أن تستند إلى مجرد العقل أو لا : فإن استندت إلى مجرد العقل فهى عقلية ، كمن سمع لفظاً من شبح فى ظلام الليل ، فإنه يفهم أن اللافظ إنسان وأنه حى ، فالإنسانية والحياة مدلولان للصوت المسموع ، لا لأن اللفظ المسموع موضوع لهما ، وإنما ذلك لأن العقل يحكم بأن التلفظ من خواص الإنسان الحى . والتى لا تستند إلى مجرد العقل : فإما أن تستند إلى الطبع أو لا : فإن استندت إلى الطبع فهى طبيعية ، كدلالة « أخْ » على وجع الصدر ، والأنين على المرض . فإن طبيعة المصدور تدفعه إلى

النطق بكلمة « أخ » ، وطبيعة المرض تدفع إلى الأنين . فوجع الصدر والمرض مدلولان ، لا بسبب الوضع ، ولكن بالاستناد إلى الطبع .

والتى لا تستند إلى عقل ولا إلى طبع : فإما أن تستند إلى الوضع أو لا : فإن استندت إلى الوضع فوضعية ، كدلالة الألفاظ الموضوعة لمعانيها المخصوصة فى اللغة العربية واللغات الأخرى ، فإن هذه المعانى المخصوصة إنما تفهم من الألفاظ بواسطة أن كل لفظ منها وضع للمعنى الذى خص به .

وإن لم تستند لا إلى عقل ولا إلى طبع ولا إلى وضع ، فهى التى سماها المصنف باسم الفعلية ، وذلك كبقية الدلالات غير المطردة التى لا يبحث المنطق عنها . فإنا قد أسلفنا لك أن الألفاظ كثيراً ما تدل على معان ليست تمام المعنى ولا جزأه ولا لازمه الذى لا يتصور انفكاكه . فهذه المدلولات لا تستند إلى عقل أو طبع ، حتى تكون طبيعية أو عقلية ، ولا إلى وضع حتى تكون وضعية ، فهى إذاً دلالة حاصلة بالفعل ، مستندة إلى إلف أو عادة أو نحوهما ، ولك أن تسميها بما شئت ، أو كما سماها المصنف دلالة فعلية .

فإن قلت : هذه الدلالات التى سميناها « فعلية » كدلالة « حاتم » على الكرم ، ودلالة « الزنجى» على اسوداد لونه ، و« البطيخ » على حلاوة طعمه ، تستند فى الحقيقة إلى الوضع ، لأنها لم تفهم من اللفظ إلا من حيث كونه موضوعاً للمعنى ، فأحربها أن تسمى وضعية ؟ .

قلت : الخطب فى ذلك سهل ، فإما أن نفعل كما فعل المصنف

اعتماداً على أصل الوضع ، ولا نجعلها من الدلالة الوضعية ، وإما أن نلاحظ ما قلت ، وحينئذ يجب تقسيم الدلالة الوضعية : إلى مطردة ، تنقسم إلى المطابقة والتضمن والالتزام ، وإلى غير مطردة ، وهى التى سماها المصنف « دلالة فعلية » . والله أعلم بالصواب .

(ثم اللفظُ : إمّا مفردٌ ، وهو الذى لا يُراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه ، كالإنسان . وإما مؤلَّف ، وهو الذى لا يكون كذلك ، كرامى الحجارة)

اعلم أن اللفظ الموضوع لمعنى : قد لا يكون له جزء أصلا ، كهمزة الاستفهام وواو العطف . وقد يكون ذا أجزاء لا تدل على معنى ، كمحمد وعلى . وقد يكون لأجزائه دلالة على معنى ، لكنه ليس جزء المعنى الموضوع له ، كتاج الدين ، علماً لرجل ، فإن كل واحد من جزئيه دال على معنى ، ولكنه ليس جزءاً للمعنى الموضوع له . وقد يكون ذا أجزاء دالة على معنى هو جزء المعنى الموضوع له ، ولكن لم يقصد منها الدلالة على ذلك الجزء من المعنى ، كالحيوان الناطق ، علماً لرجل ، فإنه وإن كان معنى الحيوان ومعنى الناطق جزءاً من المسمى ، ولكن لم يقصد من التسمية أن يكون الحيوان دالا على أحد الجزئين والناطق دالا على الجزء الآخر . وقد يكون اللفظ ذا أجزاء دالة على معنى هو جزء المعنى الموضوع له ، وأريد بكل جزء الدلالة على جزء المعنى المقصود ، كرامى الحجارة ، والعلم نور ، وبقية المركبات التامة والناقصة .

فهذا الأخير وحده هو « المركب » ، والأربعة التى قبله مفردات .

فإن قلت : قد يكون اللفظ مركباً من ثلاثة أحرف ويراد بكل حرف منه الدلالة على معنى هو جزء المعنى المقصود ، كقول الحنفية « ومسئلة البئر جحط » ، يريدون بذلك الإشارة إلى الأقوال الثلاثة فى البئر إذا سقط فيها الجنب ، فالجيم إشارة إلى نجاستهما ، والحاء إلى بقاء الماء على طهارته والجنب على جنابته، والطاء إلى طهارتهما ، وكالرموز التى اصطلح عليها المحدثون والقراء والفقهاء إشارة إلى الرواة وأصحاب الأقوال ، كما تجده كثيراً فى الشاطبية والجامع الصغير .

قلت : قد يمكن القول بأن هذه الكلمات الرمزية من المركبات ، ولا حرج علينا فى ذلك ، ما دام كل حرف منها رمزاً للشىء ودالا عليه ، أو اختصاراً للكلمة الدالة عليه . ومن قال بأنها من المفرد ، لأن الإرادة فى قولنا : « يراد بالجزء منه الدلالة على جزء المعنى » — إنما هى الإرادة الجارية على قانون اللغة ، وهذه ليست كذلك — : فقد استهدف لسهام الناقدين .

ثم المركب : إما ناقص ، كالمركبات التوصيفية ، كالإنسان الكامل ، أو الإضافية ، كحجة الإسلام . وإما تام: إنشائى ، ك (أقم الصلاة) ، (ولا تبغ الفساد فى الأرض) ، وخبرى ، كقوله صلى الله عليه وسلم « من يرد الله به خيراً يفقهه فى الدين » ، وقوله « كلكم راع ، وكل راع مسئول عن رعيته » .

(والمفرد : إمّا كُـلِّيٌّ ، وهو الذى لا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه ، كالإنسان . وإمّا جزئيٌّ ، وهو الذى يمنع نفس تصور مفهومه ذلك ، كزيد)

اللفظ المفرد ، بالنظر إلى معناه الموضوع له : إما كلى ، وإما جزئى . لأن مفهومه إما أن يمكن صدقه على كثيرين ، أو لا . فالذى لا يمكن صدقه على كثيرين ، يسمى جزئيًّا ، كأعلام الأشخاص ، نحو : عبد الله ، علماً ، فإن الصورة الحاصلة فى الذهن عند سماع هذا الاسم للعالم بوضعه لمسماه ، لا يمكن أن تصدق على غير الشخص المخصوص المسمى بها . والذى يمكن صدقه على كثيرين يسمى كليًّا ، سواء كانت له أفراد كثيرة بالفعل ، كالإنسان ، فإن الصورة الحاصلة من هذا اللفظ فى ذهن العالم بوضعه لمسماه تصدق على زيد وعمرو وغيرهما من الأفراد الموجودة ، والتى لم توجد ، أو وجدت وأدركها الفناء ، لأن كل واحد منها يتحقق فيه معنى الإنسان ، أو كان له فرد واحد فقط ، كالشمس ، وواجب الوجود ، فإن الشمس وإن لم يوجد من من مفهومها ، وهو الكوكب النهارى ، إلا فرد واحد ، إلا أنه بحيث لو وجد كوكب نهارى آخر ، لصدق عليه اسم « الشمس » ، وواجب الوجود ، وإن قام البرهان على أنه لا يكون إلا واحداً ، إلا أن مفهوم اللفظ فى ذاته لا يستلزم استحالة صدقه على غير الواحد القهار ، أو لم يوجد من أفراده شيء أصلا ، كالمعدوم والمستحيل واللاشيء ، فإن هذه الكلمات

وإن لم يوجد من أفرادها شيء ، إلا أن العالم بوضعها لمعانيها يقدر صدقها على الأفراد التى تنطبق عليها مفهوماتها ، ولذلك يسميها المناطقة بالكليات الفرضية .

فقد استبان لك مما تقدم : أن اللفظ الكلى : هو الذى لا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه . أى لا يمنع مفهومه الذى تتصوره وقوع الشركة فيه ، من حيث التصور نفسه ، لا بالنظر إلى شيء آخر ، كاستحالة وجود أكثر من فرد له ، أو استحالة وجود جملة أفراده ، وأن الجزئى : هو الذى يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه ، كمحمد ، ونافع ، وعبدالله ، أعلاماً ، فإن مفهوم كل منها— الذى يتصوره العارف بوضعه للذات المعينة — يمنع الشركة فيه من حيث التصور نفسه .

فإن قلت : إنّا نجد كثيراً من الجزئيات لا يمنع نفس تصور مفهومه وقوع الشركة فيه ، كهذه الأمثلة التى مثلت بها ، فإن محمداً مثلا اسم لأشخاص قد لا يحصيهم العد ، فلم يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه ؛ فهو إما كلى ، أو الحد الفاصل بين الكلى والجزئى شيء آخر غير ما ذكرت .

قلت : لا هذا ولا ذاك ، فإن محمداً إنما وضع للذات المعينة المخصوصة ؛ فهو لا يصدق إلا عليها بالنظر لذلك الوضع ، فلو فرضناه موضوعاً لذات أخرى ، فهو لا يصدق إلا عليها بالنظر لذلك الوضع أيضاً ، وهكذا ، فلم يكن صادقاً على كثيرين بالنسبة لوضع واحد ، وإنما تتعدد معانيه

بتعدد الوضع لها ، واعتبر ذلك فيه إذا كان صفة ، فإنه يصدق على كل من حمدت سجاياه بالنظر إلى وضع واحد ، ولذلك نحن نعده فى هذه الحالة من الكليات ، والاشتباه إنما جاءك من عدم الالتفات إلى تعدد الوضع ، الذى يستلزم تعدد الموضوع له .

فان قلت : هب أن الأمر كما تقول ، أفلا يمكن أن نفرض صدق الجزئى على كثيرين ، كما فعلنا فى الكليات الفرضية

قلت : إن ذلك هدم لسور الوضع الذى يعتمد عليه فى الدلالة على المعنى الموضوع له ، ولا كذلك الكليات الفرضية .

هذا ، ولعلك قد فهمت مما سبق أن الكلية والجزئية من صفات المعانى لا من صفات الألفاظ ، فلا يقال للفظ كلى إلا من حيث إن معناه كلى . كما أن الإفراد والتركيب من صفات الألفاظ لا المعانى ، فلا يقال للمعنى إنه مفرد ، إلا باعتبار أن اللفظ الدال عليه مفرد . فقول المصنف « والمفرد إما كلى » إلى آخره — : محمول على هذا . والله أعلم.

(والكلى : إمّا ذاتى ، وهو الذى يدخل فى حقيقة جزئياته ، كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس . وإمّا عَرَضِى ، وهو الذى يخالفه ، كالضاحك بالنسبة إلى الإنسان)

لقد عرفت مما سبق أن الكلى هو المفهوم الذى يمكن صدقه على أفراد كثيرة . فهذا المفهوم بالنسبة إلى تلك الأفراد : إما داخل فى حقيقتها ، أو خارج عنها . ونعنى بدخوله فى حقيقة أفراده أن يكون

جزءاً لماهيتها الكلية ، أو تمام الماهية التى تتمايز أفرادها بالمشخصات ، كالحيوان ، وكالناطق ، وكالإنسان ، بالنسبة إلى الأفراد التى تصدق عليها . فإن مفهوم الحيوان جزء من حقيقة الإنسان والفرس ، ومن حقيقة هذا الإنسان وهذا الفرس . والناطق جزء من حقيقة زيد وعمرو وغيرهما ، والإنسان داخل فى حقيقة زيد ونحوه ، لأن زيداً : هو هذه الماهية الكلية والتشخص الذى امتاز به عن سائر المشاركات فى هذه الحقيقة الكلية . فالداخل فى حقيقة جزئياته كما مثلنا يسمى : ذاتيًّا ، والخارج عن حقيقة جزئياته يسمى : عرضيًّا ، كالماشى بالنسبة إلى الإنسان والفرس ، وإلى هذا الإنسان وهذا الفرس ، وكالضاحك بالنسبة إلى زيد وبكر ونحوهما ، فإن مفهوم الماشى ومفهوم الضاحك كلاهما خارج عن حقيقة ما يصدق عليه من الجزئيات .

(والذاتى : إما مَقُول فى جواب « ما هو » بحسب الشركة المحضة ، كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس ، وهو الجنس . ويُرْسَم بأنه : كلىّ مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق فى جواب « ما هو ») .

قد علمت أن الكلى : هو المفهوم الذى يمكن صدقه على أفراد كثيرة ، هى الجزئيات المندرجة تحته . وأن الذاتى : هو الكلى الداخل فى حقيقة جزئياته . وأن العرضى : هو الكلى الخارج عن حقيقة جزئياته . وستعلم أن الذاتى ينحصر فى ثلاثة أنواع : الجنس ، والنوع ،

والفصل . والعرضى ينحصر فى نوعين : الخاصة ، والعرض العام . ولا أظنك تجهل أن هذه الكليات متماثلة فى الحمل على جزئياتها ، فكما يصح أن تقول : زيد إنسان ، يصح أن تقول : هو حيوان ، وهو ناطق ، وهو ضاحك ، وهو ماش . وإنما تمايز هذه الكليات الخمس بشىء آخر ، وهو صلاحيتها للجواب عن جزئياتها المجهولة . فإذا كنت تجهل زيداً مثلا ، وسألت من يرشدك إلى حقيقته ، فقلت : ما هو زيد ؟ صح للمسئول أن يقول لك : هو إنسان ، لأن حقيقة زيد هى الحيوان الناطق ، الذى هو معنى الإنسان ، ولم يجز أن يقول لك : هو حيوان ، أو ماش ، أو ناطق ، أو ضاحك ، لأن حقيقة زيد ليست واحداً من هذه الأربعة ، فلا يصلح واحد منها أن يكون جواباً عن سؤالك .

واعلم أن السؤال عن الجزئيات المجهولة ضربان : أحدهما : السؤال عن حقيقة ذلك المجهول . والثانى : السؤال عن الشىء الذى يصلح مميزاً لذلك المجهول . فإذا سألت عن الحقيقة وجب أن تقول فى سؤالك : ما هو ؟ وإذا سألت عن المميز وجب أن تقول فى سؤالك : أى شىء هو ؟

إذا تحققت هذا ، فاعلم أن الكلى الداخل فى الماهية : إما أن يكون هو الجزء الذى يرجع إليه الاشتراك بين الماهية وبين غيرها من الماهيات الأخرى ، بحيث يكون تمام المشترك بينها وبين شىء آخر ، كالحيوان بالنسبة إلى ما تحته من الأفراد . وإما أن يكون هو الجزء الذى يرجع إليه التمايز بين الماهية وبين غيرها من الماهيات

الأخرى ، كالناطق بالنسبة إلى أفراد الإنسان . وإما أن يكون هو تمام الماهية التى لا تمايز بين جزئياتها إلا بالمشخصات ، كالإنسان بالنسبة إلى ما تحته من الأفراد . فالأول — وهو تمام المشترك بين الماهية وبين شىء آخر — لا يصلح جواباً للسؤال عن حقيقة أى فرد من الأفراد إذا انفرد ، لأن الجواب عن السؤال إنما يكون بتمام حقيقة المسئول عنه . فالحيوان مثلا لا يصلح جواباً للسؤال بما هو إذا قلت : ما هو زيد ؟ أو ما هو الإنسان ؟ أو ما هو الفرس ؟ لأنه ليس تمام الحقيقة لواحد من هذه الثلاثة . وإنما يصلح للجواب إذا جمعت فى سؤالك بين حقيقتين من الحقائق المندرجة تحته ، فتقول : ما هو زيد والفرس ؟ أو ما هو الإنسان والفرس ؟ فحينئذ يصح أن يقال فى الجواب : حيوان ، لأن الحيوان هو تمام الحقيقة التى يشترك فيها الإنسان والفرس .

فهذا الكلى الداخل فى الماهية — الذى يقال فى جواب « ما هو » عند السؤال عن حقيقتين فأكثر من الجزئيات المندرجة تحته ، ولا يصلح للجواب عند السؤال عن حقيقة واحدة : يسمى : جنساً . وقد عرفه المناطقة بأنه : الكلى المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق فى جواب « ماهو » . ولا أظنك تحتاج إلى إيضاح شىء فى هذا التعريف بعد الوقوف على التفصيل الذى أسلفنا . ولك أن تقول فى تعريفه : هو الجزء المشترك بين الماهية وبين ماهية أخرى تخالفها بحيث يكون مرجع الاشتراك لا مرجع الامتياز .

واعلم أن الجنس صنفان : قريب وبعيد . فالجنس القريب : هو المقول فى جواب « ما هو » على جميع الحقائق المشتركة فيه إذا اجتمعت فى سؤال واحد ، كالحيوان ، فإنه يصلح للجواب إذا قيل : ما الإنسان والفرس ؟ وهكذا إذا استقصيت بقية أنواعه . والجنس البعيد : هو المقول فى جواب « ما هو » على بعض الحقائق المشتركة فيه إذا اجتمعت دون جميعها . كالجسم ، فإنه يصلح للجواب إذا قلت : ما هو الإنسان والحجر ؟ لأنه تمام الماهية المشتركة بينهما . ولكن إذا قلت : ما هو الإنسان والفرس ؟ أو ما هو الإنسان والشجر ؟ لم يصلح للجواب عنهما ؛ لأنه ليس تمام الماهية المشتركة بينهما ، ولكن الجواب عن الأول : حيوان ، وعن الثانى : جسم نام .

وكما ينقسم الجنس إلى قريب وبعيد ، ينقسم إلى سافل ، ومتوسط ، وعال ، ومفرد . فالجنس السافل : هو ما فوقه جنس ولا شىء من الأجناس تحته ، كالحيوان ، فإن فوقه الجسم النامى ، لشموله الحيوان والنبات ، ولا جنس تحته ، وإنما تحته أنواع فقط ، كالإنسان والفرس ونحوهما . والجنس المتوسط : هو ما فوقه جنس وتحته جنس ، كالجسم النامى ، فإن فوقه جنس ، وهو الجسم ، لشموله مع الحيوان والنبات الجماد ، وتحته جنس ، وهو الحيوان . والجنس العالى : هو ما لا جنس فوقه وتحته الأجناس ، كالجوهر مثلا . والجنس المفرد : هو الذى لا جنس فوقه ولا جنس تحته . والقسمة عقلية ، فليس من الضرورى أن يكون له مثال معروف .

(وإما مقول فى جواب « ما هو » بحسب الشركة والخصوصية معاً ، كالإنسان بالنسبة إلى أفراده ، نحو زيد وعمرو ، وهو النوع . ويُرْسَم بأنه : كلى مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة فى جواب « ما هو »)

قد علمت أن السؤال عن الماهيات المجهولة إنما يكون بما هو ؛ والذى يصلح جواباً عن السؤال بما هو أمران : الأول : الجنس ، وقد أسلفنا لك أنه إنما يصلح للجواب إذا كان السؤال عن حقيقتين مختلفتين . والثانى : هو الذى يصلح جواباً عن الواحد والمتعدد من الأفراد المندرجة تحته ، كالإنسان . فإذا قلت : ما هو زيد ؟ صح فى الجواب أن تقول : : إنسان ، لأن الإنسان — أعنى الحيوان الناطق — هو تمام ماهيته . وإذا قلت : ما زيد وعمرو ؟ صح فى الجواب أيضاً أن تقول : الإنسان ، لأنه هو تمام الماهية المشتركة بينهما ، إذ لا تمايز بين أفراد الإنسان إلا بالمشخصات الجزئية . فهذا الذى يصلح للجواب عن الواحد والمتعدد عند السؤال بما هو — : يسمى : نوعاً . فهو الكلى الداخل فى حقيقة جزئياته الذى يقال فى جواب « ما هو » عند السؤال عن الواحد والمتعدد من الجزئيات المندرجة تحته . وقد عرفوه بأنه : الكلى المقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة فى

جواب « ما هو » . ولا أظنك بعد البيان السابق تحتاج إلى إيضاح شيء فى تعريفه .

واعلم أن النوع قد يطلق ويراد به الماهية التى يقال عليها وعلى غيرها الجنس فى جواب « ما هو » ، سواء كانت الأفراد المندرجة تحتها متفقة فى حقيقتها أو لا ، ويسمى نوعاً إضافياً . فالإنسان نوع ، لأنه يقال عليه وعلى الفرس جنس فى جواب « ما هما » ، وهو الحيوان ، والحيوان نوع أيضاً ، لأنه يقال عليه وعلى الشجر جنس فى جواب « ما هما » ، وهو الجسم النامى ، والجسم النامى نوع أيضاً ، لأنه يقال عليه وعلى الحجر جنس فى جواب « ما هما » ، وهو الجسم .

وعلى هذا فالنوع الإضافى ثلاثة أقسام : نوع الأنواع ، أو النوع السافل ، وهو ما لا نوع تحته ، وفوقه الأنواع . والنوع المتوسط ، وهو ما فوقه نوع وتحته نوع . والنوع العالى ، وهو ما لا نوع فوقه وتحته الأنواع . وعلى قياس ما سبق فى الجنس يمكن أن يزاد رابع ، هو : النوع المفرد ، وهو الذى لا جنس فوقه ولا نوع تحته ، وإن لم يكن له مثال معروف ، ولكن القسمة العقلية تحتمله . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وإما غير مقولٍ فى جواب « ما هو » بل مقول فى جواب « أىُّ شىء هو فى ذاته » وهو الذى يميز الشىء عما يشاركه فى

الجنس كالناطق بالنسبة إلى الإنسان ، وهو الفصل . ويرسم بأنه : كلى يقال على الشىء فى جواب « أى شىء هو فى ذاته »)

هذا هو القسم الثالث من أقسام الذاتى . لأن الداخل فى ماهية الشى : إما أن يكون تمام الماهية التى لا تمايز إلا بالمشخصات الجزئية ، أو لا يكون كذلك. فالأول: هو النوع . والثانى — وهو ما لا يكون تمام الماهية — فهو : إما أن يكون تمام المشترك بينها وبين ماهية أخرى تخالفها ، أو لا يكون ، فالأول: هو الجنس، والثانى: هو الفصل. وهو إذا لم يكن الجزء الذى يرجع إليه الاشتراك ، فحتم أن يكون هو الجزء الذى يرجع إليه امتياز الماهية عن غيرها ، وهو المطلوب .

وقد علمت مما سبق أن الذاتى الذى يقال فى جواب « ما هو » إنما هو الجنس والنوع فقط . أما النوع فلأنه تمام ماهية الجزئيات المتفقة الحقيقة ، وأما الجنس فلأنه تمام ماهية الجزئيات المختلفة الحقيقة . فما يكون ذاتياً — ولا يصلح للجواب عن السؤال بما هو ، لا فى حال الاتفاق ولا فى حال الإختلاف ، يجب أن يقال فى جواب « أى شىء هو فى ذاته » ، لأنه الجزء الذاتى المميز ، وقد سبق لك أن « أى شىء هو » يسئل بها عن المميزات . فالفصل إذن هو : الكلى الداخل فى الماهية الذى يميزها عما يشاركها فى جنسها ، كالناطق بالنسبة إلى الإنسان ، فإن الإنسان مركب من جزئين ، هما : الحيوان والناطق ، فالحيوان هو الجزء المشترك بين الإنسان والفرس والحمار وبقية أنواع الحيوان ، والناطق

هو الجزء الثانى الذى يميزه عن جميع ما يشاركه فى هذا الجنس . وقد عرفوه بأنه : الكلى الذى يقال على الشيء فى جواب « أى شيء هو فى ذاته » .

واعلم أن الفصل نوعان : قريب وبعيد . فالقريب : هو الذى يميز الشيء عن جميع ما يشاركه فى جنسه القريب ، كالناطق بالنسبة إلى الإنسان ، فهو فصل قريب ، لأنه يميز الإنسان عن كل ما يشاركه فى جنسه القريب وهو الحيوان ، وكالحساس بالنسبة إلى الحيوان ، فإنه قريب ، لأنه يميز الحيوان عن كل ما يشاركه فى جنسه القريب ، وهو الجسم النامى . والبعيد : هو الذى يميز الشيء عن بعض ما يشاركه فى جنسه البعيد ، كالنامى والحساس بالنسبة إلى الإنسان ، فإن النامى يميزه عن الجماد الذى يشاركه فى جنسه البعيد الذى هو الجسم ، ولكن لا يميزه عن الشجر والفرس اللذين يشاركانه أيضاً فى هذا الجنس البعيد ، والحساس يميز الإنسان عن الشجر ، ولا يميزه عن الفرس الذى يشاركه فى الجسم النامى .

وربما خطر لك أن تقول : إن النوع كالإنسان ، يميز زيداً عما يشاركه فى الحيوان ، وإن الجنس كالحيوان ، يميزه أيضاً عن بعض ما يشاركه فى الجسم النامى ، والجسم النامى ، يميزه أيضاً عن بعض ما يشاركه فى الجسم المطلق ، فما للمناطقة لا يرضون أن يقال واحد من هذه الثلاثة فى جواب « أى شيء هو فى ذاته » كما يقال الفصل ؟ .

فأقول لك : آفة العلم النسيان . ألم أقل لك فى صدر الكلام : إن

مميز الشيء هو الذى يكون المرجع فى التمييز إليه ، كما أن المشترك بين الماهيات هو الذى يكون المرجع فى الاشتراك إليه . فالإنسان ، وإن ميز زيداً عن الفرس ، إلا أن المرجع فى التمييز إلى الناطق ، لا إلى جملة معناه ، والحيوان ، وإن ميزه أيضاً عن الشجر والحجر ، إلا أن المرجع فى التمييز إلى الحساس ، لا إلى جملة معناه ، والجسم النامى ، وإن ميزه عن الحجر ، إلا أن مرجع التمييز إلى النامى وحده ، لا إلى مجموع الكلمتين ، وما يقال فى تمييز الأنواع والأجناس يقال مثله فى اشتراك الفصول ، فإن الحساس مشترك بين الإنسان والفرس ، ولكنه ليس مرجع الاشتراك وحده ، بل هو الجسم النامى . فالمشترك بين الإنسان والفرس هو مجموع معنى الحيوان الذى من جملة أجزائه الحساس ، فليس الحساس تمام المشترك ، وإنما هو جزء منه . ولولا هذه الاعتبارات لتشابهت الأقسام ، وضاعت فائدة التقسيم . فاحتفظ بما يلقى إليك ، ولا تكن من الغافلين .

(وأما العرضى : فإما أن يمتنع انفكاكه عن الماهيـة ، وهو العرض اللازم ، أو لا يمتنع ، وهو العرض المفارق . وكل واحد منهما : إما أن يختص بحقيقة واحدة ، وهو الخاصة ، كالضاحك بالقوة والفعل للإنسان ، وترسم بأنهـا : كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولًا عرضيًا . وإما أن يعم حقائق فوق واحدة ،

وهو العرض العامّ ، كالمتنفّس بالقوة والفعل بالنسبة للإنسان وغيره من الحيوانات ، ويرسم بأنه : كلّى يقال على ما تحت حقائقَ مختلفة قولًا عرضيًّا)

الكلى الخارج عن الماهية : إن امتنع انفكاكه عنها ، فهو العرض اللازم ، كالزوجية بالنسبة إلى الأربعة ، والفردية بالنسبة للخمسة ، فإن الزوجية والفردية أعراض لازمة للأربعة والخمسة ، لا يمكن أن يوجد فى الخارج ولا فى الذهن أربعة ليست زوجاً ، ولا خمسة ليست فرداً . وإن لم يمتنع انفكاكه عن الماهية ، فهو العرض المفارق ، كالآكل والشارب والنائم والمصلى والصائم بالنسبة للإنسان ، فإن الأكل وما معه أعراض مفارقة ، لحصولها فى بعض الأحيان دون بعض . وكل واحد من العرض اللازم والعرض المفارق : إن اختص بحقيقة واحدة ، فهو الخاصة ، كالضاحك بالقوة للإنسان ، فإنه عرض لازم للإنسان ، إذ لا يوجد فى الذهن ولا فى الخارج إنسان ليس ضاحكاً بالقوة . وكالضاحك بالفعل للإنسان، فإن الضحك بالفعل مما يختص بالإنسان، ويتصف به فى بعض الأحيان دون بعض .

وترسم الخاصة بأنها : كلية تقال وتحمل على ما تحت حقيقة واحدة قولا عرضياً .

وإن كان العرض اللازم والعرض المفارق متحققاً فى أكثر من حقيقة واحدة ، فهو العرض العام ، كالمتنفس بالقوة ، فإن المتنفس يحمل على

الإنسان وعلى الفرس وعلى غيرهما من أنواع الحيوانات ، فهو عرض عام ، ولا يوجد فى الذهن ولا فى الخارج حيوان ليس متنفساً بالقوة ، فهو من الأعراض العامة اللازمة ، وكالمتنفس بالفعل ، فإنه عرض عام كما سبق ، ومفارق ، لأن بعض أفراد الحيـوان يستطيع أن يحبس نفسه زمناً ما . ويرسم العرض العام بأنه : كلى يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولا عرضياً .

فهذه جملة أنواع المفهومات الكلية التى يمكن صدقها على الأفراد المندرجة تحتها وحملها عليها .

فإذا أنت عرفت نسبة الكلى إلى الأفراد المندرجة تحته ، وتحققت أنه جنس ، إذا كان تمام المشترك بين الماهيات المختلفة التى يصدق عليها ، وأنه فصل ، إذا كان الجزء الذى يرجع إليه التمايز بين الأفراد التى تحته وبين ماهيـة أخرى ، وأنه نوع ، إذا كان تمام ماهية أفراده التى لا يمتاز واحد منها عن الآخر إلا بالمشخصات الجزئية ، وأنه خاصة ، إذا كانت الأفراد التى يصدق عليها متفقة الحقيقة وكان خارجاً عن حقيقتها ، وأنه عرض عام ، إذا كانت أفراده مختلفة الحقائق وهو خارج عنها — إذا عرفت ذلك كله هان عليك أن تسلك سبيل اكتساب التصورات المجهولة لك من التصورات المعروفة عندك ، إذا رتبتها الترتيب الذى يرشدك إليه العلم بما يتضمنه الباب الآتى . والله يعصمك من الزلل ؛ ويلهمك الصواب فى القول والعمل .

(القول الشارح)

أى القول الذى يشرح الماهية ويوضحها . فإذا كنت تجهل معنى الإنسان وطلبت علم معناه ، فالقول الذى يشرحه لك ويوضحه ، هو قولنا : الحيوان الناطق ، مثلا . ولكى يتمكن الإنسان من شرح الماهية المجهولة حتى تصير معلومة عنده ، يجب أن يبحث عن أجزائها وخصائصها ، ثم يؤلف مما اجتمع لديه قولا شارحاً للماهية التى يطلبها .

وطريق ذلك أن يبحث أولا عما تشترك فيه الماهية مع غيرها من الماهيات الأخرى ، ثم يضم إليه ما يختص بها ولا يوجد فى غيرها ، لتتميز عنده التميز الذى يطلبه ولا تلتبس بسواها . فما لم تتميز الماهية فى التعريف عن كل ما سواها لا تكون معروفة بالمعنى الذى تطمئن إليه القلوب . فتارة يكون ذلك المميز ذاتياً ، كالفصل القريب . وتارة يكون عرضياً ، كالخاصة . وبهذا الاعتبار تتنوع المعرفات ، كما ستعرفه .

(الحدُّ : قول دالٌّ على ماهية الشىء . وهو الذى يتركب من جنس الشىء وفصله القريبين ، كالحيوان الناطق ، بالنسبة إلى الإنسان . وهو الحدّ التام . والحد الناقص : وهو الذى يتركب من جنس الشىء البعيد وفصله القريب ، كالجسم الناطق ، بالنسبة إلى الإنسان)

إذا جهلت شيئاً وطلبت معرفته جئت بالقول الدال على ماهيته .

ولا شك أن القول الذى يدل على تمام ماهية الشيء يلزم أن يكون مؤلفاً من جزئين :

الأول : تمام المشترك بينها وبين ما عداها من الماهيات الأخرى ، وهو الجنس القريب ، كالحيوان ، فى تعريف الإنسان ، فإنه تمام المشترك بينه وبين الحجر والشجر والفرس . ولو جئت مكانه بالجسم ، لنقص منه النامى ، الذى يشارك فيه الشجر ، ونقص منه الحساس ، الذى يشارك فيه الفرس . أو لو جئت مكانه بالجسم النامى ، لنقص منه الحساس ، الذى يشارك فيه الفرس .

الثانى : المميز الذاتى ، الذى يميزه عن جميع ما عداه ، وهو الفصل القريب ، كالناطق ، فى تعريف الإنسان ، فإن الفصل البعيد لا يحصل به التمييز المطلوب .

فالذى يدل على ماهية الشيء دلالة تامة لا نقص فيها يسمى « حدًّا» ويتركب من جنس الشيء وفصله القريبين ، ويُخَصُّ باسم « الحد التام » . فإن نقص من أجزاء الماهية شيء ، وكان المميز لها عن جميع ما عداها ذاتيًّا ، سمى « حدًّا ناقصاً » . فمدار كون المعرف حدًّا : أن يكون المميز عن جميع الأغيار ذاتيًّا . فالفصل القريب إذا لم يكن معه الجنس القريب : حد ناقص ، كالجسم الناطق ، والنامى الناطق ، والحساس الناطق ، بل والماشى الناطق ، والضاحك الناطق ، والناطق وحده ، فى تعريف الإنسان . كل ذلك حد ناقص . لأن الناطق والضاحك والماشى ، وإن دل على الحيوان ، وكذلك الحساس ، وإن دل

على الجسم النامى ، وكذلك النامى ، وإن دل على الجسم بطريق الالتزام — : فإن دلالة الالتزام على أجزاء المعرف لا عبرة بها فى التعاريف التى يقصد منها شرح الماهيات وتحصيل أجزائها المجهولة .

(والرسم التـام : هو الذى يتركب من جنس الشىء القريب وخواصـه اللازمة له ، كالحيوان الضاحك ، فى تعريف الإنسان . والرسم الناقص : وهو الذى يتركب من عرضيّات تختص جملتها بحقيقة واحدة ، كقولنا فى تعريف الإنسان : إنه ماشٍ على قدميه عريض الأظفار بادى البشرة مستقيم القامة ضحّاك بالطبع)

قد أسلفنا لك أن معرف الماهية يجب أن يكون مشتملا على ما يميزها عن جميع ما عداها ، وأن المميز إما ذاتى ، وإما عرضى ، وأنه متى كان المميز ذاتيًّا فالمعرف حد تام إن اشتمل على جميع أجزاء الماهية التى يشاركه فيها غيره ، وناقص إن فقد منها شيئاً . أما إذا كان المميز فى المعرف عرضيًّا ، فالأجدر به أن يسمى رسماً ، لأن رسم الدار أثرها وعلامتها ، والأعراض كالآثار للمعروضات . فإن اشتمل التعريف على تمام المشترك بين الماهية وبين جميع ما عداها — وهو الجنس القريب — وكان مميزه عن جميع الأغيار عرضيًّا ، فهو رسم تام ، كالحيوان الضاحك ، فى تعريف الإنسان . فإن الحيوان جنسه القريب ، والضاحك خاصته التى لا توجد فى غيره . وإن لم يشتمل على الجنس القريب ، فهو رسم

ناقص ، فالرسم الناقص : ما كان مميز الماهية فيه عن كل ما عداها عرضياً ولم يشتمل على الجنس القريب ، كالجسم النامى الضاحك ، والجسم الضاحك ، والنامى الضاحك ، والحساس الضاحك ، بل والضاحك وحده . والأعراض التى يختص مجموعها — لا كل واحد منها — بحقيقة واحدة ، كقولنا فى تعريف الإنسان : إنه ماش على قدميه ، عريض الأظفار ، بادى البشرة ، مستقيم القامة ، ضحاك بالطبع . فإن ما عدا الأخير منها لا يختص واحد منها بالإنسان ، ولكن مجموع تلك العوارض لا يوجد فى غيره .

فها أنت قد عرفت الفرق بين ذاتيات الماهية وعرضياتها ، وعرفت قانون التحليل والتركيب فى أجزائها ولوازمها . فإذا عرض لك مجهول تصورى وطلبت معرفته ، فاسلك طريق معرفته من هذه السبل، توفق إلى الصواب بإذن الله تعالى . واحذر أن تشتبه عليك العرضيات بالذاتيات ، والفصول البعيدة بالأجناس ، فتضع العرض العام أو الفصل البعيد موضع الجنس ، وتضع الخاصة موضع الفصل القريب . والله يتولى هداك ويلهمك الرشاد .

وإلى هنا وقف القلم عن الكلام فى القسم الأول من المنطق ، وهو مباحث التصورات . وسنشرع بمعونة الله وتوفيقه فى القسم الثانى منه ، وهو مباحث التصديقات . والله يتولى هدايتنا أجمعين .

(القضايا)

(القضية : قول يصح أن يقال لقائله : إنه صادق فيه ، أو كاذب)

أسلفنا لك أن المركب : ناقص ، كغلام زيد . وتام إنشائى ، كطالع درسك ، ولا تهمل فى الطلب . وخبرىّ ، كفهمت المسئلة ، والحياء من الإيمان . ويسمى المركب التام الخبرىّ : خبراً وقضية .

فالقضية هى : المركب التام الذى يصح أن يقال لقائله : إنه صادق فيه ، أو كاذب . كما تقول : « طالعت الدرس » ، فهذا مركب ، لأنه قد قصد بجزئه الدلالة على جزء معناه ، وتام ، لأنه قد أفاد فائدة يحسن السكوت عليها ، ويصح أن يقال لك : صدقت فيه ، إذا كنت فى الواقع طالعت درسك ، وأن يقال لك : كذبت فيه ، إذا كنت فى الواقع لم تطالعه . وكما تقول : « الشمس طالعة » ، فهذا مركب تام ، ويصح أن يقال لقائله : صدقت ، إذا قال هذا القول نهاراً ، وأن يقال له : كذبت ، إذا قال ذلك ليلا .

فالفرق بين الخبر والإنشاء : أن الإنشاء لا يصح أن يقال لقائله « صدقت » ولا « كذبت » ، كمن قال لك : اقرأ هذا الكتاب ، ولا تشتغل بما لا يعنيك . فإن الأمر والنهى لا يدلان على وقوع شىء ، حتى يقبل التصديق والتكذيب ، بخلاف الخبر الدال على ذلك .

(فإن قلت) : إنّا نجد من الأخبار ما يجب أن يقال لقائله « صدقت » ، كقول الله تعالى : (إن الدين عند الله الإسلام) وكقوله

صلى الله عليه وسلم : « إنما الأعمال بالنيات » ، إلى آخر ما ورد فى الكتاب والسنة النبوية من الأخبار ، وكالأخبار البديهية الصدق ، كالسماء فوقنا والأرض تحتنا . وإنا نجد من الأخبار ما يجب أن يقال لقائله . « كذبت » ، كالأخبار المعروف كذبها بالبداهة ، نحو : الأربعة نصف الواحد . فكيف تقولون : إن الخبر هو ما يصح أن يقال لقائله : إنه صادق فيه أو كاذب ؟

قلت : أراك لم تحسن فهم ما قدمته لك . ألم أقل لك : إن الإنشاء هو ما لا يقبل التصديق ولا التكذيب ، والخبر بخلافه ؟ فمتى صح أن تقول للقائل : « صدقت » ، فالقول خبر وقضية . ومتى صح أن تقول له : « كذبت » ، فالقول خبر وقضية أيضاً . وهذا هو المطابق لما عرفها به الشيخ الرئيس فى النجاة ، حيث قال : « والقضية والخبر هو كل قول فيه نسبة بين شيئين ، بحيث يتبعه حكم : صدق أو كذب » ، انتهى . ولا يلزم أن يكون القول الواحد بعينه محتملا للصدق والكذب ، وإن كان المتأخرون من المناطقة ذهبوا إلى هذا ، وتكلفوا تصحيح التعريف بزيادة قيد فيه ، فقالوا : المراد أنه يحتمل الصدق والكذب فى ذاته ، بقطع النظر عن قائله مثلا ! وأنت إذا أنصفت وجدانك أيقنت بأنه لا داعى إلى هذا التأويل . والله أعلم بالصواب .

(وهى إما حملية ، كقولنا : زيد كاتب . وإما شرطية متصلة ،

---

(١) يعنى ابن سينا .

كقولنا : إن كانت الشمس طالعة فالنهـار موجود . وإما شرطية منفصلة ، كقولنا : إما أن يكون العـدد زوجاً أو فرداً . والجزء الأول من الحملية يسمى « موضوعاً » ، والثـانى « محمولاً » . والجزء الأول من الشرطية يسمى « مقدماً » ، والثانى « تالياً »)

أسلفنا لك أن القضية هى المركب التام الذى يصبح أن يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب ، وكل مركب تام خبرى لا بد أن يكون بين جزأيه نسبة تربط أحدهما بالآخر ارتباطاً يجعلهما كالشيء الواحد ، نحو : زيد كاتب ، فزيد وكاتب : هما الجزآن اللذان تألف منهما هذا المركب ، وبين هذين الجزأين نسبة ربطت أحدهما بالآخر حتى أديا معنى واحداً ، وهو ثبوت الكتابة لزيد .

فهذه النسبة الرابطة بين الجزأين : إن كانت تفيد اتحاد الجزأين ، بحيث يكون أحدهما هو الآخر أو ليس هو الآخر ، فالنسبة « حملية » ، ويقال للمركب « قضية حملية » ، فهى التى حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو بسلب ثبوته له ، كما فى المثال السابق ، فإن النسبة التى بين « زيد وكاتب » تفيد أن زيداً هو الكاتب ، وأنهما اتحدا بحيث صار أحدهما هو الآخر ، ويسمى جزؤها الأول ، وهو المسند إليه ، « موضوعاً » ، ويسمى جزؤها الثانى ، وهو المسند ، « محمولا » .

وإن كانت تلك النسبة الرابطة لا تفيد اتحاد الجزأين ، ولكنها

تفيد أن وجود أحد الجزأين بالنسبة للآخر كالشرط الذى يتوقف على وجوده وجود المشروط ، أو تفيد نفى ذلك ، فهى « شرطية اتصالية » ، ويقال للقضية « شرطية متصلة » ، كقولنا : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . فإن النسبة التى بين قولنا « الشمس طالعة » وبين قولنا « النهار موجود » لا تفيد أن إحداهما هى الأخرى ، ولكنها تفيد أن وقوع الأولى يستلزم وقوع الثانية ، وأنه كالشرط له . فهى التى حكم فيها بصدق قضية أولا صدقها على تقدير صدق قضية أخرى .

وإن كانت تلك النسبة الرابطة تفيد التنافر أو رفع التنافر بين جزأيها ، فهى « شرطية انفصالية » ، كقولنا : إما أن يكون العدد زوجاً ، وإما أن يكون العدد فرداً . فإن النسبة الرابطة التى بين قولنا « العدد زوج » ، وبين قولنا « العدد فرد » ، تفيد التنافر والعناد بين الطرفين ، وهما فى هذا المثال لا يجتمعان ، فيكون العدد زوجاً وفرداً معاً ، ولا يرتفعان ، فيكون لا زوجاً ولا فرداً ، فهى التى حكم فيها بالتنافى بين طرفيها ، أو بسلب ذلك التنافى .

والجزء الأول من الشرطية ، متصلة كانت أو منفصلة ، يسمى « مقدماً » . وهو فى المتصلة ما يسميه النحاة « شرطاً » . والجزء الثانى من الشرطية مطلقاً يسمى « تالياً » . وهو فى المتصلة ما يسميه النحاة « جواباً » و « جزاء » .

وستتضح لك الحمليات والمتصلات والمنفصلات فى الفصول الآتية ، إن شاء الله .

والقضية إما موجبة ، كقولنا : زيد كاتب . وإما سالبة ، كقولنا : زيد ليس بكاتب)

القضية مطلقاً ، حملية كانت ، أو شرطية متصلة ، أو شرطية منفصلة ، تنقسم إلى موجبة وسالبة .

أما الحملية ، فإن كان الحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع ، فهى موجبة ، كقولنا : زيد كاتب ، وفهمت المسألة ، وعبد الله قوله الحق . فهذه كلها قد حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع ، فهى موجبة . وإن كان الحكم فيها بسلب ثبوت المحمول للموضوع ، فهى سالبة ، كقولنا : زيد ليس بكاتب ، ولا يفلح المهمل ، والكاذب لا خير فيه . فهذه كلها قدحكم فيها بسلب ثبوت المحمول للموضوع ، فهى سالبة .

وأما الشرطية المتصلة ، فإن كان الحكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق قضية أخرى ، فهى متصلة موجبة ، كقولنا : إن نجح الطالب فى الامتحان استحق المكافأة ، وإن أصلحت ما بينك وبين الله أصلح الله ما بينك وبين الناس ، وإن تؤمنوا وتتقوا فلكم أجر عظيم . فهذه كلها قد حكم فيها بصدق قضية وتحققها ، وهى التالى، على تقدير صدق المقدم وتحققه ، بمعنى أنه إذا وجد المقدم وجد التالى ، فهى متصلة موجبة . وإن كان الحكم فيها بسلب تحقق التالى على تقدير تحقق المقدم ، فهى سالبة ،يعنى أن الاتصال بين المقدم والتالى منفى،

كقولنا : ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود ، أى أنه لا تلازم ولا اتصال بين طلوع الشمس ووجود الليل .

وأما الشرطية المنفصلة ، فإن كان الحكم فيها بالتنافى بين طرفيها ، فهى منفصلة موجبة ، كقولنا : إما أن يكون العدد زوجاً وإما أن يكون فرداً ، وكقولنا : إما أن تتفرغ لطلب العلم مع تقوى الله وإما أن تنصرف إلى بلدك . فى الأول قد حكمنا بالتنافى بين زوجية العدد وفرديته ، وفى الثانى بين التفرغ لطلب العلم مع التقوى والانصراف إلى البلد ، فهى موجبة . وإن كان الحكم فيها بسلب ذلك التنافى بين الطرفين ، فهى سالبة ، كقولنا : ليس إما أن يكون العدد زوجاً وإما أن يكون أربعاً ، فإنه حكم فيها بسلب التنافى بين الأربعة والزوجية ، وكقولنا : ليس إما أن تكون فقيهاً أو منطقيًّا ، فإنه قد حكم فيها بسلب التنافى بين كونك فقيهاً ومنطقيًّا .

(وكل واحدة منهما : إما مخصوصة ، كما ذكرنا . وإما مسوَّرة ، كقولنا : كل إنسان كاتب ، ولا شىء من الإنسان بكاتب . وإما جزئيــة مسوَّرة ، كقولنا : بعض الإنسان كاتب ، وبعض الإنسان ليس بكاتب . وإما أن لا تكون كذلك ، وتسمى « مهملة » ، كقولنا : الإنسان كاتب ، والإنسان ليس بكاتب)

القضية الحملية — موجبة كانت أو سالبة — تنقسم إلى أربعة أقسام ، لأن موضوعها إما كلى أو جزئى . فإن كان موضوعها جزئياً ، فهى مخصوصة وشخصية ، كقولنا : صام زيد ، وزيد صائم ، فى الموجبة ، وما كذبت ، وما أنا بكاذب ، فى السالبة . وإن كان موضوعها كلياً ، فإن كان الحكم فيها على كل فرد من أفراده صريحاً ، فهى « كلية مسورة » ، وسورها فى الموجبة « كل » و « جميع » ونحوهما ، وفى السالبة « لا شىء » ونحوها ، كقولنا : كل نفس بما كسبت رهينة ، وكل من عليها فان ، فى الموجبة ، ولا شىء من الإنسان بحجر ، ولا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق ، فى السالبة . وإن كان الحكم فيها على بعض الأفراد صريحاً ، فهى جزئية مسورة ، وسورها فى الموجبة « بعض » ونحوها ، وفى السالبة « ليس كل » و « ليس بعض » و « بعض ليس » ، كقولنا : بعض الطلاب يحفظ ألفية ابن مالك ، وبعض الطلاب يدرس المنطق ، فى الموجبة ، وبعض الطلاب لا يحفظ الألفية ، وبعض الطلاب لا يدرس المنطق ، فى السالبة . وإن لم يصرح بالحكم فيها على الكل ولا على البعض ، فهى مهملة ، كقولنا : عالم قريش يملأ طباق الأرض علماً ، ورب الدار أدرى بما فيها ، فى الموجبة ، ولا يلدغ المؤمن من جحر مرتين ، و (ليس الكريم على القنا بمحرم) ، فى السالبة .

والشرطية ، متصلة كانت أو منفصلة ، موجبة أو سالبة ، كالحملية ، تنقسم إلى هذه الأقسام الأربعة ، لأن الحكم بالاتصال والانفصال ،

إن كان فى زمان معين وفى حالة مخصوصة ، فهى شخصية ومخصوصة ، كقولنا : إن جئتنى الآن أكرمتك ، وأنت الآن إما متوضئ وإما غير متوضئ ، فى الموجبة متصلة أو منفصلة ، وليس إن زرتنى الآن أهينك ، وليس إما أن تطالع الآن درسك وإما أن تكون فى المسجد ، فى السالبة . وإن كان فى جميع الأزمان والأحوال التى يمكن اجتماعها مع المقدم ، فهى كلية ، وسورها فى المتصلة الموجبة « كلما » و « متى » و « مهما » ونحوها ، وفى المنفصلة الموجبة « دائماً » ، وفى سالبتيهما « ليس البتة » ، كقولنا : كلما أوقدوا ناراً للحرب أطفأها الله ، ودائماً إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون الليل موجوداً ، فى الموجبة ، وليس البتة إن كان هذا الشخص حيواناً فهو حجر ، وليس البتة إما أن يكون هذا الكتاب شرح إيساغوجى أو فى علم المنطق ، فى السالبة ، وإن كان فى بعض الأزمان والأحوال ، فهى جزئية ، وسورها فى الموجبة ، متصلة كانت أو منفصلة ، « قد يكون » ، وفى سالبتيهما « قد لا يكون » ، وفى المتصلة خاصة « ليس كلما » و « ليس متى » ونحوهما ، وفى المنفصلة « ليس دائماً » كقولنا : قد يكون إذا كنت من الطلاب أمرت بتلقى علم المنطق ، وقد يكون إما أن يكون فرض الرجل فى التركة الربع وإما أن يكون فرضه النصف ، فى الموجبة ، وقد لا يكون إذا كنت من الطلاب أمرت بتلقى المنطق ، وقد لا يكون إما أن يكون فرض الرجل فى التركة الربع وإما أن يكون فرضه النصف ، فى السالبة . وإن أهمل الحكم عن بيان شخصية الأزمان والأحوال

وكليتها وجزئيتها ، فهي مهملة نحو : (وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ، ولئن صبرتم لهو خير للصابرين) ، وإما أن تكون الصلاة جهرية وإما أن تكون سرية ، في الموجبة ، وليس إن كنت على طهارة حرمت عليك الصلاة ، وليس إما أن تكون صلاتك ذات ركوع وإما أن تكون ذات سجود ، في السالبة .

(والمتصلة ، إما لزومية ، كقولنا : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . وإما اتفاقية كقولنا : إن كان الإنسان ناطقاً فالحمار ناهق)

قد علمت أن الشرطية المتصلة هي التي حكم فيها بصدق قضية ، وهي التالي إن كانت موجبة ، أو لا صدقها إن كانت سالبة ، على تقدير صدق قضية أخرى ، وهي المقدم ، فهذه المتصلة ، إن كان بين مقدمها وتاليها علاقة ورابطة توجب استلزام تحقق التالي عند تحقق المقدم ، فهي لزومية ، كقولنا : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، فإن بين طلوع الشمس ووجود النهار علاقة توجب تحقق أحدهما عند تحقق الآخر ، وهي العلية ، لأن المقدم علة للتالي ، ومتى وجدت العلة وجد المعلول ، وكقولنا : إن كان هذا الشراب خمراً فهو حرام ، فإن كونه خمراً علة للحرمة ، وإن لم يكن بين مقدمها وتاليها علاقة توجب تحقق أحدهما عند تحقق الآخر ، ولكن اتفق أنهما متوافقان في الصدق ، فهي اتفاقية ، كقولنا : إن كان الإنسان

ناطقاً فالحمار ناهق ، فإنه لا علاقة بين ناطقية الإنسان وناهقية الحمار ، ولكن اتفق أن الإنسان ناطق وأن الحمار ناهق ، وكقولنا : إن كنت من بيت الخلافة فأنا من بيت النبوة ، وكقولك : إن كنت تاجراً فأنا طالب علم ، وإن كنت مشتغلا بعلوم الدنيا فأنا مشتغل بعلوم الدين ، فهذه لا تلازم بينها ، وإنما هى من قبيل الاتفاق فقط .

(والمنفصلة ، إما حقيقية ، كقولنا . العدد إما زوج وإما فرد ، وهى مانعة الجمع والُخلُوّ معًا ، وإما مانعــة الجمع فقط ، كقولنا : هذا الشيء إما أن يكون شجراً أو حجراً ، وإما مانعة الخلوّ فقط ، كقولنا : زيد إما أن يكون فى البحر وإما أن لا يغرق)

قد علمت أن الشرطية المنفصلة هى التى حكم فيها بالتنافى بين طرفيها ، إن كانت موجبة ، أو بسلب ذلك التنافى ، إن كانت سالبة . فهذه المنفصلة : إن كان الحكم فيها بالتنافى بين طرفيها صدقاً وكذباً ، فهى الحقيقية ، والمراد بتنافى طرفيها صدقاً : أن لا يجتمعا فى الصدق والتحقق ، وبتنافيهما كذباً : أن لا يرتفعا معاً ، فقولك : إما أن يكون هذا العدد زوجاً وإما أن يكون فرداً ، منفصلة حقيقية ، لأن قولك : هذا العدد زوج وهذا العدد فرد ، لا يمكن صدقهما على شيء واحد بحيث يكون زوجاً وفرداً معاً ، ولا يمكن ارتفاعهما عن شيء واحد بحيث يكون غير زوج وغير فرد معاً ، فهى مانعة جمع ومانعة خلو معاً .

وتتركب من الشيء ونقيضه أو المساوى لنقيضه . فالمركبة من الشيء ونقيضه كقولنا : إما أن يكون هذا الشيء إنساناً وإما أن لا يكون إنساناً ، وكقولنا : إما أن يكون هذا الكتاب فى علم المنطق وإما أن لا يكون فى علم المنطق ، وكقولنا : إما أن تكون طالب علم وإما أن لا تكون طالب علم . والمركبة من الشيء والمساوى لنقيضه ، كالمثال الأول ، فإن نقيض الزوج : لا زوج ، وهو يساوى الفرد ، وكذلك الفرد نقيضه : لا فرد ، وهو يساوى الزوج . وإن كان الحكم فيها بالتنافى بين طرفيها صدقاً فقط ، فهى مانعة الجمع ، وتتركب من الشيء والأخص من نقيضه ، كقولنا : إما أن يكون هذا الشيء شجراً أو حجراً ، فإن الشيء لا يكون شجراً وحجراً معاً ، فهما متنافيان صدقاً ، وقد يرتفعان معاً ، فيكون إنسان مثلا ، لأن نقيض الشجر : لا شجر ، وهو صادق بالحجر والإنسان مثلا ، فالحجر أخص من نقيض الشجر ، الذى هو لا شجر ، وكقولنا : إما أن تكون من المصلين وإما أن تشتغل بمطالعة درسك ، فهذان لا يجتمعان ، وقد يرتفعان ، كما إذا كنت نائماً مثلا . وإن كان الحكم فيها بالتنافى بين طرفيها كذباً فقط ، أى لا يرتفع طرفاها معاً ، فهى مانعة الخلو ، وتتركب من الشيء والأعم من نقيضه ، كقولنا : إما أن تكون هذه المسئلة من المنطق وإما أن لا تكون من قسم التصديقات ، فهذه مانعة خلو فقط ، لأن طرفيها لا يرتفعان ، إذ لو ارتفعا لكانت من التصديقات وليست من المنطق ، ويجوز اجتماعهما إذا كانت من قسم التصورات .

وقد تركبت من الشيء والأعم من نقيضه ، فإن نقيض كونها من المنطق : أنها ليست من المنطق ، وكونها ليست من قسم التصديقات أعم من كونها ليست من المنطق ، لشموله قسم التصورات ، وكقولنا : إما أن تكون من طلبة العلم الشريف وإما أن لا تكون من طلبة الجامع الأزهر ، فهذان لا يرتفعان ، إذ لو ارتفعا لكان من طلبة الجامع الأزهر وليس من طلبة العلم الشريف ، ويجوز اجتماعهما ، بأن يكون من طلبة العلم فى مشيخة الإسكندرية ، وكقول المصنف : زيد إما أن يكون فى البحر وإما أن لا يغرق ، فهذان لا يرتفعان إذ لو ارتفعا لغرق وهو فى البر ، ويجوز اجتماعهما إذا كان فى البحر ولم يغرق .

(وقد تكون المنفصلات ذوات أجزاء ، كقولنا : العدد إما زائد أو ناقص أو مساوٍ)

قد علمت أن « المنفصلة الحقيقية » تتركب من قضيتين ، إحداهما تناقض الأخرى أو تساوى نقيض الأخرى ، وأن « مانعة الجمع » تتركب من قضيتين ، إحداهما أخص من نقيض الأخرى ، وأن « مانعة الخلو » تتركب من قضيتين ، إحداهما أعم من نقيض الأخرى . وينبغى أن تعلم الآن أن الانفصال الحقيقى ، كما يصح أن يتركب من طرفين أحدهما نقيض الآخر أو مساوى نقيضه ، يصح أن يتركب من جملة أطراف مجموعها يساوى الشيء ونقيضه ، فقولك : إما أن يكون الكلى ذاتياً وإما أن يكون غير ذاتى ، يعدل قولك : إما أن يكون

الكلى جنساً وإما أن يكون فصلا وإما أن يكون نوعاً وإما أن يكون خاصة وإما أن يكون عرضاً عامًّا ، لأن الانفصال فى القضية لم يقصد أن يكون بين جزأين منها فقط ، وإنما أريد أن يكون بين جملة أجزائها ، وجملة أجزائها لا تجتمع فى الصدق ولا فى الكذب ، فهى إذن حقيقية مؤلفة من الشىء والمساوى لنقيضه ، وكقول المصنف : العدد إما زائد أو ناقص أو مساو ، والمراد بالزيادة والنقصان والمساواة : أن يكون ما اشتمل عليه العدد من الكسور ، التى هى النصف والثلث والربع والخمس والسدس والسبع والثمن والتسع والعشر ، مساوية له أو أقل منه أو أكثر ، فالأربعة عدد ناقص ، لأن له نصفاً وربعاً فقط ، وهى ثلاثة ، والستة عدد مساو ، لأن له نصفاً وثلثاً وسدساً ، وهى ستة ، والاثنا عشر عدد زائد ، لأن له نصفاً وثلثاً وربعاً وسدساً ، وهى خمسة عشر ، فالزيادة والنقصان والمساواة تعدل الشىء ونقيضه ، فإذا ألفت منها قضية واحدة كانت منفصلة حقيقية . وكما يتركب الانفصال الحقيقى من أكثر من جزأين ، كذلك تتركب مانعة الجمع فقط ومانعة الخلو فقط من ثلاثة أجزاء فأكثر ، كما تقول فى مانعة الجمع : إما أن يكون هذا الكلى جنساً وإما أن يكون فصلا وإما أن يكون نوعاً ، فمجموع هذه الثلاثة لا يجتمع ، وقد يرتفع إذا كان خاصة أو عرضاً عامًّا ، وكما تقول فى مانعة الخلو : إما أن تكون من حملة كتاب الله تعالى وإما أن تكون من طلبة العلم الشريف وإما أن لا تكون من طلبة الجامع الأزهر ، فهذه الثلاثة يجوز اجتماعها صدقاً ، إذا كان من طلبة مشيخة الإسكندرية ومن

حفاظ القرآن الكريم ، ولا يجوز اجتماعها كذباً ، فإن ارتفاعها يستلزم أن يكون من طلبة الأزهر وليس من حملة كتاب الله ولا من طلبة العلم الشريف .

وبالجملة : فالمدار فى المنفصلات على أن يكون بين مجموع القضايا التى تتألف منها المنفصلة تناف ، إما فى الصدق فقط ، أو فى الكذب فقط ، أو فيهما معاً ، ولا عبرة بعدد القضايا التى تتألف منها هذه المنفصلات . إنما اقتصروا على ذكر القضيتين ، لأن ذلك هو أقل ما يمكن أن تتألف منه قضية منفصلة . والله أعلم بالصواب .

(التناقض)

(هو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضى لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة ، كقولنا : زيد كاتب ، زيد ليس بكاتب)

أنت تعلم بالبداهة أن الحكم الإيجابى كقولك : أنا كاتب ، يناقضه الحكم السلبى ، كقولك : ما أنا بكاتب ، ولست كاتباً ، ولكن ليس كل اختلاف بالإيجاب والسلب بين قضيتين يكون تناقضاً ، فإن قولك : زيد كاتب وبكر ليس بكاتب ، لا تناقض بينهما ، وقولك : أنا جائع ، أنا لست متوضئاً ، لا تناقض بينهما . وإنما التناقض : هو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب ، بحيث يقتضى هذا الاختلاف

أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة ، وأن يكون هذا الاقتضاء راجعاً إلى ذات الاختلاف بالإيجاب والسلب ، لا إلى شيء آخر . فقولك : زيد إنسان ، زيد ليس بإنسان ، من قبيل التناقض ، لأن هاتين القضيتين قد اختلفتا بالإيجاب والسلب اختلافاً يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة ، بخلاف قولك : زيد إنسان زيد ، ليس بناطق ، فإنهما وإن اختلفتا بالإيجاب والسلب اختلافاً يقتضي أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة ، إلا أن هذا الاقتضاء ليس راجعاً إلى ذات الاختلاف ، بل مرجعه شيء آخر ، وهو أن الناطق والإنسان متساويان فيما يصدقان عليه من الأفراد ، فإيجاب أحدهما إيجاب للآخر ، وسلب أحدهما سلب للآخر ، فقولك : زيد إنسان ، يعدل قولك : زيد ناطق ، وقولك : ليس بناطق ، يعدل قولك : ليس بإنسان ، فمن ههنا جاء التناقض بينهما ، لا من مجرد اختلاف القضيتين في الإيجاب والسلب .

(ولا يتحقق ذلك إلا بعد اتفاقهما : في الموضوع ، والمحمول ، والزمان ، والمكان ، والإضافة ، والقوة ، والفعل ، والجزء ، والكل ، والشرط ، نحو : زيد كاتب ، زيد ليس بكاتب)

قد عرفت أن التناقض هو اختلاف قضيتين في الإيجاب والسلب بحيث يقتضي هذا الاختلاف اقتضاء ذاتياً أن تكون إحدى القضيتين صادقة والأخرى كاذبة ، ولا يتحقق التناقض المعرف بهذا التعريف

إلا بعد اتفاق القضيتين . فى الموضوع ، فلا تناقض بين : زيد قائم وبكر ليس بقائم ، وفى المحمول ، فلا تناقض بين : زيد كاتب وزيد ليس بنائم . وفى الزمان ، فلا تناقض بين : زيد نائم ليلا وزيد ليس بنائم نهاراً . وفى المكان ، فلا تناقض بين : زيد موجود فى المسجد وزيد ليس بموجود فى السوق . وفى الإضافة ، فلا تناقض بين : زيد أب لعمرو وزيد ليس بأب لبكر . وفى القوة والفعل ، فلا تناقض بين : الخمر فى الدن مسكر بالقوة ، الخمر فى الدن ليس بمسكر بالفعل . وفى الجزء والكل ، فلا تناقض بين : زيد قرأ بعض هذا الكتاب وزيد لم يقرأ كل هذا الكتاب . وفى الشرط ، فلا تناقض بين : زيد يحل له دخول المسجد إذا كان طاهراً وزيد لا يحل له دخول المسجد إذا كان جنباً . فإذا اختلفت القضيتان فى واحد من هذه المذكورات لم يكن بينهما تناقض .

وليس مرادهم أن الاختلاف فى غير هذه الأشياء عفو ، فإنه لا تناقض بين قولك : زيد يحسن التكلم باللغة العربية ، زيد لا يحسن التكلم باللغة الأجنبية ، ولا بين قولك : عندى عشرون رطلا سمناً ، وليس عندى عشرون رطلا زيتاً ، وهكذا . بل إنما ذكروا هذه الأشياء على سبيل التمثيل فقط ، والمقصود أن تتفق القضيتان ولا يوجد بينهما اختلاف فى شىء أصلا ، إلا فى الإيجاب والسلب ، دون غيرهما ، ما عدا الاختلاف فى الكلية والجزئية ، اللذين ذكرهما المصنف بقوله :

(ونقيض الموجبة الكلية إنما هى السالبة الجزئية ، ونقيض السالبة الكلية إنما هى الموجبة الجزئية . فالمحصورتان لا يتحقق التناقض بينهما إلا بعد اختلافهما في الكمية ، لأن الكليتين قد تكذبان ، كقولنا : كل إنسان كاتب ولا شيء من الإنسان بكاتب ، والجزئيتين قد تصدقان ، كقولنا : بعض الإنسان كاتب وبعض الإنسان ليس بكاتب)

قد عرفت أن القضية — حملية كانت أو متصلة أو منفصلة — تنقسم إلى موجبة وسالبة ، وكل واحدة منهما تنقسم إلى شخصية وكلية وجزئية ومهملة . أما الشخصية فالتناقض فيها يتحقق بين القضيتين إذا اختلفتا بالإيجاب والسلب واتفقتا فيما عداه ، فالموجبة الشخصية نقيضها السالبة الشخصية . وأما الكلية والجزئية فالتناقض فيهما لا يتحقق بين القضيتين على وجه الاطراد إلا إذا اختلفتا فى الإيجاب والسلب وفى الكمية أيضاً ، واتفقتا فيما عداهما : فالموجبة الكلية إنما تناقضها السالبة الجزئية ، والسالبة الكلية إنما تناقضها الموجبة الجزئية . والسر فى ذلك أن الحكم قد يكون ثابتاً لبعض الأفراد دون بعض ، فلو جئنا بموجبة كلية وأثبتنا فيها الحكم لكل الأفراد ، لكان كاذباً ، ولو جئنا مكانها بسالبة كلية وسلبنا الحكم فيها عن كل الأفراد ، لكان كاذباً أيضاً . كما لو قلنا : كل ماء حلو ، فهذا الحكم كاذب ، لأن الحلاوة ثابتة لبعض الماء دون بعض ، ولو جئنا مكانها

بسالبة كلية ، وقلنا : لا شيء من الماء بحلو ، لكان كاذباً أيضاً ، لأن الحلاوة ثابتة لبعض الماء ، فالكليتان كاذبتان فى هذا المثال . ولكن لو جئنا فى نقيض الموجبة الكلية بسالبة جزئية ، وقلنا : بعض الماء ليس بحلو ، لكان صادقاً ، ولو جئنا فى نقيض السالبة الكلية بموجبة جزئية ، وقلنا : بعض الماء حلو ، لكان صادقاً . فنقيض الموجبة الكلية إنما هى السالبة الجزئية ، ونقيض السالبة الكلية إنما هى الموجبة الجزئية ، هذا هو السر فى الكليتين . وأما السر فى الجزئيتين ، فهو أن الحكم قد يكون ثابتاً لبعض الأفراد دون بعض ، فيصدق الحكم على البعض إيجاباً ويصدق سلباً معاً ، فتصدق الجزئيتان ، كما فى المثال السابق ، وكما فى قولك : بعض الطلاب حنفى وبعض الطلاب ليس بحنفى ، فالجزئيتان صادقتان فى هذا المثال ، ولو جئنا فى نقيض الموجبة الجزئية بسالبة كلية ، وقلنا : لا شيء من الطلاب بحنفى ، لكانت كاذبة ، ولو جئنا فى نقيض السالبة الجزئية بموجبة كلية ، وقلنا : كل طالب حنفى ، لكانت كاذبة . فالقضيتان المحصورتان ، أى المسورتان ، لا يتحقق التناقض بينهما مطرداً إلا إذا اختلفتا فى الكمية — أى الكلية والجزئية — مع اختلافهما فى الإيجاب والسلب ، واتفقتا فيما عدا ذلك . بقيت المهملة ، وحكمها حكم الجزئية ، لأنها فى قوتها ، فإن كانت موجبة كان نقيضها السالبة الكلية ، وإن كانت سالبة كان نقيضها الموجبة الكلية . وما قيل فى الحمليات يقال مثله فى الشرطيات ، فلا نطيل بذكره ، على أنه لا يناسب المبتدئين فى هذا الفن . والله الهادى إلى سبيل الرشاد .

(العكس)

(هو أن يصير الموضوع محمولاً والمحمول - موضوعاً ، مع بقاء الإيجاب والسلب بحاله ، والتصديقِ بحاله)

العكس المعروف عند المناطقة « بالعكس المستوى » : هو أن تجعل موضوع القضية محمولا لها ، وتجعل محمولها موضوعاً فيها ، وإذا كانت موجبة أبقيتها على الإيجاب ، وإن كانت سالبة أبقيتها على السلب ، ولا يسمى هذا « عكساً للقضية » إلا إذا كان واجب الصدق متى كان الأصل — وهو القضية المعكوسة — صادقاً ، مثلا : بعض الحبر أسود ، فهذه القضية إذا أردنا عكسها يجب أن نجعل الأسود موضوعاً والحبر محمولا ، ونقول هكذا : بعض الأسود حبر ، فإذا فرضنا الأصل صادقاً وجب أن يكون العكس كذلك ، لأن الأسود والحبر يصدقان على ذات واحدة ، فمتى صح أن نقول : بعض الحبر أسود ، وجب أن يصح قولنا : بعض الأسود حبر . وقد وقع فى بعض نسخ المتن تحريف ، بزيادة كلمة « والتكذيب » هكذا مع بقاء الإيجاب والسلب بحاله ، والتصديق والتكذيب بحاله . وهو خطأ ، فإن الأصل إذا كان كاذباً لم يلزم أن يكون العكس كاذباً أيضاً ، فإن العكس لازم للقضية ، ومتى صدق الملزوم صدق لازمه ، ولكن إذا كذب الملزوم ، وهو الأصل ، لم يلزم كذب اللازم ، وهو العكس ، كما إذا قلت : كل

حيوان إنسان ، فهذا كاذب ، ولو عكسته فقلت : بعض الإنسان حيوان ، لم يكن كاذباً مثله ، فالتلازم بين الأصل والعكس إنما هو فى الصدق فقط ، بمعنى أنه إذا صدق الأصل صدق عكسه ، أما إذا كذب الأصل فلا يلزم كذب عكسه .

(والموجبة الكلية لا تنعكس كليةً ، إذْ يصدق قولنا : كل إنسان حيوان ، ولا يصدق : كل حيوان إنسان ، بل تنعكس جزئية ، لأنا إذا قلنا : كل إنسان حيوان ، يصدق : بعض الحيوان إنسان ، فإنا نجد شيئاً موصوفاً بالإنسان والحيوان ، فيكون بعض الحيوان إنساناً . والموجبة الجزئية أيضاً تنعكس جزئيةً ، بهذه الحجة)

القضايا الحقيقة بالبحث عن عكوسها أربعة : الموجبة كلية وجزئية ، والسالبة كذلك ، والمهملة ، لكونها فى قوة الجزئية تسرى إليها أحكامها ، والشخصية قليلة الفائدة فى اكتساب المجهولات من المعلومات.

أما الموجبة الكلية فلا تنعكس موجبة كلية ، لجواز أن يكون المحمول أعم من الموضوع ، فيصدق إثبات المحمول لكل أفراد الموضوع ، ويكذب إثبات الموضوع لكل أفراد المحمول ، كما إذا قلت : كل إنسان حيوان ، فهذا صادق ، لأن المحمول ثابت لكل أفراد الموضوع . ولو عكسناه كليًّا وقلنا : كل حيوان إنسان ، كان كاذباً ، لأن الحيوان أعم من الإنسان ، فإثبات الإنسان لكل أفراده غير صحيح . وكما

إذا قلت : كل وضوء طهارة ، فهذا صادق ، ولو عكسته كلياً فقلت : كل طهارة وضوء ، كان كاذباً ، لأن الطهارة أعم من الوضوء ، لشمولها التيمم . وإنما تنعكس الموجبة الكلية موجبة جزئية ، لأن المحمول إذا ثبت لكل أفراد الموضوع فقد صدقا على شيء واحد ، فصح أن يثبت له كل منهما . كما إذا قلت : كل إنسان حيوان ، فههنا قد أثبتنا الحيوان لكل أفراد الإنسان ، فبعض أفراد الحيوان إنسان، فيصدق قولنا : بعض الحيوان إنسان ، البتة ، وهو المطلوب . وكما إذا قلت : كل فاعل مرفوع ، فإنه ينعكس إلى قولنا : بعض المرفوع فاعل ، لأنك قد أثبت المرفوع لشيء هو فاعل، فبعض المرفوع فاعل ، وهو المطلوب . والموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية بهذه الحجة أيضاً ، فإنك إذا قلت : بعض البيع فاسد ، فقد صدق البيع والفاسد على شيء واحد ، فيصدق قولك : بعض الفاسد بيع ، وهو المطلوب .

(والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية ، وذلك بيّن بنفسه ، لأنه إذا صدق لا شيء من الإنسان بحجرٍ ، صدق : لا شيء من الحجر بإنسانٍ)

السالبة الكلية تنعكس كنفسها، سالبة كلية، فإذا صدق قولنا : لا شيء من الإنسان بحجر ، وجب أن يصدق قولنا : لا شيء من الحجر بإنسان ، إذ لو لم يصدق هذا لصدق نقيضه ، وهو : بعض

الحجر إنسان ، وهو موجبة جزئية ، تنعكس إلى قولنا : بعض الإنسان حجر ، وهو نقيض الأصل الذى هو قولنا : لا شىء من الإنسان بحجر . فلو لم تنعكس السالبة الكلية سالبة كلية لصدقت القضية ونقيضها ، وهو محال . وكما إذا قلت : لا شىء من الكلى بجزئى ، فإنه ينعكس إلى قولك : لا شىء من الجزئى بكلى ، إذ لو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه ، وهو : بعض الجزئى كلى ، وينعكس إلى قولك : بعض الكلى جزئى ، وهو نقيض الأصل الذى هو قولك : لا شىء من الكلى بجزئى ، فيصدق الشىء ونقيضه ، وهو محال .

(والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوماً ، فإنه يصدق : بعض الحيوان ليس بإنسان ، ولا يصدق عكسُه)

السالبة الجزئية ليس لها عكس لازم ، فإن موضوعها قد يكون أعم من المحمول ، فيصح سلب المحمول عنه سلباً جزئياً ، ولا يصح سلبه هو عن الموضوع . كما إذا قلت : بعض الحيوان ليس بإنسان ، فالحيوان لكونه أعم من الإنسان صح سلب الإنسان عنه سلباً جزئياً ، ولا يصح سلب الحيوان عن الإنسان ، لا كلياً ولا جزئياً ، فلا يقال : بعض الإنسان ليس بحيوان ، فتصدق السالبة الجزئية ، ولا يصدق عكسها ، لا كلياً ولا جزئياً ، فلا تنعكس ، وهو المطلوب . والحاصل : أن الموجبة — كلية كانت أو جزئية — تنعكس إلى موجبة جزئية ، والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية ، والسالبة الجزئية لا عكس لها ، والله أعلم .

فها أنت ذا قد آن لك أن تعرفَ قوانين اكتساب التصديقات المجهولة من التصديقات المعلومة ، فقد عرفت أنواع القضايا التى يكثر دورانها فى التخاطب العام ويغلب وقوعها فى الاستدلال ، وأنها حمليات ومتصلات ومنفصلات ، موجبات وسوالب، كليات وجزئيات . فإذا هممت بالاستدلال على مسئلة من المسائل ، فاجمع معلوماتك التى تناسب تلك المسئلة ، وانظر من أى نوع هى من أنواع القضايا التى عرفتها ، واجتهد أن تكون مقدماتك صادقة فى الواقع ، فإذا اطمأنت نفسك إلى صدق هذه المعلومات ، فرتبها على الطريقة التى ستعرفها فى باب القياس، ترشد إلى الصواب والحق بإذن الله . والله يتولى هدايتنا أجمعين .

(القياس)

(هو قول ملفوظ أو معقول ، مؤلَّف من أقوال متى سُلِّمَتْ لزم عنها لذاتِها قولٌ آخر)

الطريق الذى يتوصل به إلى اكتساب المجهولات التصديقية من المعلومات التصديقية ، هو المعروف باسم « القياس » . وهو قول ملفوظ — إن أردت القياس الذى تتكلم به ، أو هو قول معقول — إن أردت القياس ترتبه فى ذهنك قبل النطق به ، مؤلف من أقوال ، ملفوظة فى القياس اللفظى ، ومعقولة فى القياس العقلى ، متى سلمت تلك الأقوال يلزم عنها لذاتها قول آخر ، كقولنا : كل جنابة حدث ، وكل حدث

لا يبيح الدخول فى الصلاة ، فهذا قول مؤلف من أقوال ، ويلزم عنها لذاتها قول آخر ، وهو قولنا : كل جنابة لا تبيح الدخول فى الصلاة . فلا تسمى القضية الواحدة قياساً ، وإن استلزم صدقها صدق عكسها ، لأنها قول غير مؤلف من أقوال ، ولا يدخل فى القياس ، نحو قول الشاعر :

العبـــد يقـــرع بالعصا والحـــر تكفيه الملامـــه

لأنه وإن تألف من أقوال ، إلا أن هذه الأقوال لا يلزم عنها قول آخر . كما لا يدخل فيه الضروب العقيمة الآتى بيانها عند الكلام على الأشكال ، فإنها وإن تألفت على صورة القياس ، إلا أنها لا يلزم عنها قول آخر ، نحو: لا شىء من الإنسان بحجر ، ولا شىء من الحجر بحيوان . ولا يدخل فيه أيضاً نحو قولك : العشرة والعشرة مساوية للعشرين ، والعشرون مساوية لحاصل ضرب أربعة فى خمسة ، فهذا قول مؤلف من أقوال يلزم عنها قول آخر ، وهو أن العشرة والعشرة مساوية لحاصل ضرب أربعة فى خمسة ، إلا أن هذا القول الآخر لم يلزم عن المؤلف من أقوال لذاته ، وإنما لزم عنه بواسطة مقدمة أجنبية معلومة ، وهى أن مساوى المساوى لشىء مساو لذلك الشىء . ألا ترى أنك لو قلت : الإنسان مباين للفرس ، والفرس مباين للناطق ، لا يلزم عنه أن الإنسان مباين للناطق ، لعدم صدق المقدمة الأجنبية ، وهى قولنا : مباين المباين لشىء مباين لذلك الشىء .

وقد أشار المصنف بقوله « متى سلمت» إلى أنه لا يشترط فى

القياس أن تكون مقدماته صادقة فى الواقع ، وإنما المدار على أن تكون مسلمة عند المستدل بها . فيدخل فى التعريف القياسُ الكاذبُ المقدمات إذا كانت مسلمة عند المستدل بها ، كما إذا قلت : كل إنسان جماد وكل جماد ملتهب . فهذه الأقوال المؤلفة كاذبة ، ولكن إذا سلمها المستدل بها يلزم عنها لذاتها قول آخر ، وهو : كل إنسان ملتهب . ولما كانت النتيجة المطلوبة مغايرة فى الواقع لكل من المقدمتين ، أشار المصنف إلى وجوب مغايرتها بقوله « قول آخر » ، فإنها لو كانت إحدى المقدمتين ، لكانت معلومة ومجهولة معاً ، ولكان ذلك من قبيل الاستدلال على الشىء بنفسه ، وهو مما لا يصدر عن العقلاء .

(وهو : إما اقترانى ، كقولنا : كل جسم مؤلَّف ، وكل مؤلَّف حادث ، فكل جسم حادث . وإما استثنائى ، كقولنا : إن كانت الشمس طالعةً فالنهار موجود ، لكن النهار ليس بموجود ، فالشمس ليست بطالعة)

القياس : إما اقترانى وإما استثنائى .

فالاقترانى : هو ما اقترن فيه موضوع المطلوب أو مقدمه بغير محموله أو تاليه . كقولك : كل جسم مؤلف ، وكل مؤلف حادث ، فكل جسم حادث . فهذا قياس اقترانى ، لأن موضوع المطلوب ، وهو الجسم ، قد اقترن فى القياس بغير محموله ، وهو الحادث . وكقولك : كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وكلما كان النهار

موجوداً فالعالم مضىء ، ينتج : كلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضىء ، وهذه النتيجة قد اقترن مقدمها بغير تاليها فى القياس .

أما القياس الاستثنائى : فهو الذى قد فصل بين مقدمتيه بأداة الاستثناء . كقولك : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، لكن النهار ليس بموجود ، ينتج : الشمس ليست بطالعة ، فهذا قياس استثنائى ، لأنه قد فصل بين مقدمتيه بأداة الاستثناء ، وهى « لكن » .

(والمكرر بين مقدمتى القياس يسمى « حدًّا أوسط » ، وموضوع المطلوب يسمى « حدًّا أصغر » ، ومحموله يسمى « حدًّا أكبر » . والمقدمة التى فيها الأصغر تسمى « صغرى » ، والتى فيها الأكبر تسمى « كبرى » . وهيئة التأليف تسمى « شكلاً »)

القياس الاقترانى يتألف من قضيتين ، هما مقدمتا القياس ، كما تقول : كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم ، ولهذا القياس نتيجة ، هى المطلوب ، وهى قولنا ، كل إنسان جسم . فما تجده فى مقدمتى القياس مكرراً ، وهو هنا « الحيوان » يسمى « حدًّا أوسط » ، لأنه فى الغالب يكون أعم من موضوع المطلوب وأخص من محموله ، ولأنه هو الذى اتخذته وسطاً للتصديق بثبوت محمول المطلوب لموضوعه . وموضوع المطلوب يسمى « حدًّا أصغر » ، لأنه فى الغالب يكون أخص من محموله . ومحمول المطلوب يسمى « حدًّا أكبر » ، لأنه فى الغالب يكون أعم من الموضوع . والمقدمة التى فيها الأصغر ، وهى الأولى ، تسمى « الصغرى » .

والمقدمة التى فيها الأكبر ، وهى الثانية ، تسمى « الكبرى » . وهيئة التأليف تسمى « شكلا » . وهذه الهيئة هى الحالة الحاصلة من وضع الحد الأوسط بالنسبة للحدين الآخرين، من كونه موضوعاً أو محمولا لهما ، على الوجه الذى بيّنه المصنف ، بقوله :

(والأشكال أربعة : لأن الحد الأوسط إن كان محمولاً فى الصغرى موضوعاً فى الكبرى ، فهو « الشكل الأوّل » . وإن كان بالعكس فهو « الرابع » . وإن كان موضوعاً فيهما ، فهو « الثالث » . وإن كان محمولاً فيهما ، فهو « الثانى »)

الأشكال الحاصلة من وضع الحد الأوسط الذى يتكرر ذكره فى المقدمتين أربعة : لأنه إن كان محمولا فى الصغرى موضوعاً فى الكبرى ، فهو الشكل الأول . كما تقول : كل مسجد وقف ، وكل وقف يحرم بيعه ، فكل مسجد يحرم بيعه . فالحد الأوسط ، وهو وقف ، قد وقع محمولا فى الصغرى موضوعاً فى الكبرى . وإن كان محمولا فى الصغرى وفى الكبرى معاً ، فهو الشكل الثانى . كما تقول : كل ما بين السرة والركبة عورة ، ولا شىء مما يحل النظر إليه بعورة ، فلا شىء مما بين السرة والركبة يحل النظر إليه . فالحد الأوسط ، وهو عورة ، قد وقع محمولا فى الصغرى وفى الكبرى معاً . وإن كان موضوعاً فيهما معاً ، فهو الشكل الثالث . كما تقول : كل سارق خائن ، وكل سارق تقطع يده ، فبعض الخائن تقطع يده . فالحد الأوسط ، وهو سارق ، قد

وقع موضوعاً فى الصغرى والكبرى معاً . وإن كان موضوعاً فى الصغرى محمولا فى الكبرى ، فهو الشكل الرابع . كما تقول : كل أكل عمد يفسد الصوم ، ولا شىء من التنفس بأكل عمد ، فبعض ما يفسد الصوم ليس بتنفس . فالحد الأوسط ، وهو الأكل العمد قد وقع موضوعاً فى الصغرى محمولا فى الكبرى.

(والشكل الثانى منها يرتدّ إلى الأول بعكس الكبرى . والثالث يرتدّ إليه بعكس الصغرى . والرابع يرتدّ إليه بعكس الترتيب أو بعكس المقدمتين جميعاً)

قد عرفت أن الحد الأوسط فى الشكل الأول يكون محمولا فى الصغرى موضوعاً فى الكبرى ، وفى الشكل الثانى محمولا فى الصغرى وفى الكبرى معاً ، فإذا أردت رد الشكل الثانى إلى الأول عكست الكبرى ، فصيرت محمولها ، وهو الحد الأوسط ، موضوعاً ، وصيرت موضوعها محمولا ، فيعود الأوسط محمولا فى الصغرى موضوعاً فى الكبرى . فقولنا : كل ما بين السرة والركبة عورة ، ولا شىء مما يحل النظر إليه بعورة ، يرجع إلى الأول بعكس الكبرى ، فتقول : ولا شىء من العورة يحل النظر إليه . وعرفت أن الحد الأوسط فى الشكل الثالث يكون موضوعاً فى الصغرى وفى الكبرى معاً ، فإذا أردت رده إلى الشكل الأول عكست الصغرى ليكون محمولا فيها موضوعاً فى الكبرى ، فقولنا : كل سارق خائن ، وكل سارق تقطع يده ، يرجع إلى الشكل الأول

بعكس الصغرى ، فنقول : بعض الخائن سارق . وعرفت أن الحد الأوسط فى الشكل الرابع يكون موضوعاً فى الصغرى محمولا فى الكبرى ، فإذا أردت رده إلى الشكل الأول : فإما أن تعكس الترتيب وتجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى ، كما تقول : كل وقف لا يجوز بيعه ، وكل مسجد وقف ، ينتج : بعض ما لا يجوز بيعه مسجد . فإذا عكست الترتيب قلت : كل مسجد وقف ، وكل وقف لا يجوز بيعه ، فينتج : كل مسجد لا يجوز بيعه ، ثم تعكس النتيجة إلى قولك : بعض ما لا يجوز بيعه مسجد . وإما أن تعكس المقدمتين ، كما تقول فى المثال الأول : بعض ما يفسد الصوم أكل عمد ، ولا شيء من الأكل العمد بتنفس ، فبعض ما يفسد الصوم ليس بتنفس .

(والكامل البيّن الإنتاج هو الأوّل . والشكل الرابع بعيد عن الطبع جدًّا . والذى له طبع مستقيم وعقل سليم لا يحتاج إلى رد الثانى إلى الأول)

الطريق المألوف طبعاً لاكتساب المجهولات هى أن تضع الحد الأصغر ، وهو موضوع المطلوب ، وتثبت له الحد الأوسط ، ثم تثبت للأوسط الحد الأكبر ، وهو محمول المطلوب ، أو تسلبه عنه ، لينتج إثبات الحد الأكبر للأصغر أو سلبه عنه ، وهذا هو الحال فى الشكل الأول ، فلذلك كان بين الإنتاج . أما الشكل الثانى فيوافق الشكل الأول فى الصغرى ويخالفه فى الكبرى ، فهو قريب من الأول ، كأنه

يبتدئ السير معه إلى نصف الطريق ، فيكون قد اقترب من المطلوب ، ولذلك لا يحتاج إلى رده للأول من كان مستقيم الطبع والفطرة ، سليم العقل والفكرة . أما الشكل الثالث فبعده عن الأول أكثر من بعد الثانى ، لأنه يخالفه فى الصغرى ، فكأنهما قد افترقا من بداية سيرهما . والشكل الرابع بعيد عن الطبع جداً ، لأنه لا يتفق مع الشكل الأول فى مقدمة من مقدماته .

(وإنما ينتج الثانى عند اختلاف مقدمتيه بالإيجاب والسلب)

قد علمت أن القياس يتألف من مقدمتين : صغرى وكبرى ، فالصغرى إما موجبة كلية ، أو موجبة جزئية ، أو سالبة كلية ، أو سالبة جزئية ، والكبرى كذلك ، فهذه ستة عشر ضرباً لكل شكل من الأشكال الأربعة .

أما الشكل الأول ، فسيأتى الكلام على ضروبه .

وأما الشكل الثانى ، فإنما ينتج نتيجة مطردة بشرطين : الأول : اختلاف مقدمتيه بالإيجاب والسلب . الثانى : أن تكون كبراه كلية . أما اختلاف المقدمتين بالإيجاب والسلب فيسقط به ثمانية ضروب : الموجبة الكلية الصغرى مع الموجبتين ، والموجبة الجزئية الصغرى مع الموجبتين ، والسالبة الكلية الصغرى مع السالبتين ، والسالبة الجزئية الصغرى مع السالبتين . وأما كلية الكبرى فيسقط به أربعة : السالبة الجزئية الكبرى مع الموجبتين ، والموجبة الجزئية الكبرى مع السالبتين .

فالضروب المنتجة من هذا الشكل أربعة فقط :

(الضرب الأول) : الموجبة الكلية الصغرى مع السالبة الكلية الكبرى ، ونتيجته سالبة كلية ، كقولنا : كل صلاة رباعية تقصر فى السفر ، ولا شىء من الوتر يقصر فى السفر ، فلا شىء من الصلاة الرباعية بوتر.

(الضرب الثانى) : السالبة الكلية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى ، ونتيجته سالبة كلية ، كقولنا : لا شىء من المفاعيل بمرفوع ، وكل مبتدإ مرفوع ، فلا شىء من المفاعيل بمبتدإ .

(الضرب الثالث) : الموجبة الجزئية الصغرى مع السالبة الكلية الكبرى ، ونتيجته سالبة جزئية ، كقولنا : بعض الدم تباح معه الصلاة ، ولا شىء من الحيض تباح معه الصلاة ، فبعض الدم ليس بحيض .

(الضرب الرابع) : السالبة الجزئية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى ، كقولنا : بعض ما يخرج من السبيلين يفسد الصوم ، ولا شىء من البول بمفسد للصوم ، فبعض ما يخرج من السبيلين ليس ببول .

(والشكل الأول هو الذى جعل معيار العلوم ، فنورده ههنا ليجعل دستوراً يستنتج منه المطالب كلها . وشرط إنتاجه إيجاب الصغرى وكلية الكبرى . وضروبه المنتجة أربعة : الضرب الأول : كل جسم مؤلَّف ، وكل مؤلف مُحْدَث ، فكل جسم محدث . الثانى : كل جسم مؤلَّف ، ولا شىء من المؤلَّف بقديم ، فلا شىء

من الجسم بقديم . الثالث : بعض الجسم مؤلَّف ، وكل مؤلَّف حادث ، فبعض الجسم حادث . الرابع : بعض الجسم مؤلَّف ، ولا شيء من المؤلف بقديم ، فبعض الجسم ليس بقديم)

الشكل الأول لكونه بين الإنتاج جعل ميزاناً للعلوم ، فهو الحقيق بالبيان فى هذا المختصر ، ليكون دستوراً ومرجعاً ، ويمكن الانتفاع به فى كل المطالب العلمية . وشرط إنتاجه إيجاب الصغرى وكلية الكبرى . أما إيجاب الصغرى فيسقط به ثمانية أضرب : السالبة الكلية الصغرى مع الكبريات الأربع . والسالبة الجزئية الصغرى مع الكبريات الأربع . وأما كلية الكبرى فيسقط به أربعة : الموجبة الجزئية الكبرى مع الموجبتين الصغريين ، والسالبة الجزئية الكبرى معهما أيضاً ، فالمنتج من ضروبه أربعة فقط :

الضرب الأول : الموجبة الكلية مع مثلها ، ونتيجته موجبة كلية . كقولنا : كل متمسك بدينه محب لوطنه ، وكل محب لوطنه يحافظ على استقلاله ، فكل متمسك بدينه يحافظ على استقلال وطنه .

الضرب الثانى : الموجبة الكلية الصغرى مع السالبة الكلية الكبرى ، ونتيجته سالبة كلية . كقولنا : كل قصب السكر يحتاج فى استكمال نموه إلى تسعة أشهر ، ولا شيء مما يحتاج استكمال نموه إلى تسعة أشهر يمكن أن يزرع فى العام الواحد مرتين ، فلا شيء من قصب السكر يمكن أن يزرع فى العام الواحد مرتين .

الضرب الثالث : الموجبة الجزئية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى ، ونتيجته موجبة جزئية . كقولنا : بعض القابضين على المصالح العامة يهمل فى القيام بما عهد إليه من الشؤون العمومية ، وكل من أهمل القيام بما عهد إليه من الشؤون العمومية جدير بأن يسمى خائناً ، فبعض القابضين على المصالح العامة جدير بأن يسمى خائناً .

الضرب الرابع : الموجبة الجزئية الصغرى مع السالبة الكلية الكبرى ، ونتيجته سالبة جزئية . كقولنا : بعض المسلمين تارك للصلاة عمداً ، ولا شئ من تارك الصلاة عمداً بمؤد لحقوق خالقه ، فبعض المسلمين ليس بمؤد لحقوق خالقه.

تكميل : قد عرفت أن الحد الأوسط فى الشكل الثالث يكون موضوعاً فى الصغرى وفى الكبرى معاً ، فضروبه ستة عشر أيضاً . وشرط إنتاجه إيجاب الصغرى وكلية إحدى مقدمتيه . فسقط بالشرط الأول ثمانية ضروب : السالبة الكلية الصغرى مع الكبريات الأربع . والسالبة الجزئية الصغرى مع الكبريات الأربع . وسقط بالشرط الثانى الموجبة الجزئية الصغرى مع الجزئية الكبرى موجبة وسالبة ، فضروبه المنتجة ستة : الموجبة الكلية الصغرى مع الكبريات الأربع ، والموجبة الجزئية الصغرى مع الكلية الكبرى موجبة وسالبة .

وعرفت أن الحد الأوسط فى الشكل الرابع يكون موضوعاً فى الصغرى محمولا فى الكبرى ، فضروبه ستة عشر أيضاً . وشرط إنتاجه إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى ، أو اختلافهما بالإيجاب والسلب مع كلية إحداهما ، فضروبه المنتجة ثمانية : الموجبة الكلية الصغرى مع الموجبة

الكبرى كلية أو جزئية بالشرط الأول . والموجبة الكلية الصغرى مع السالبتين . والموجبة الجزئية الصغرى مع السالبة الكلية . والسالبة الكلية الصغرى مع الموجبتين . والسالبة الجزئية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى ، بالشرط الثانى .

وحسب المبتدئ فى هذا الفن أن يكتفى بهذا القدر من التفصيل الآن ، والله هو الفتاح العليم .

(والقياس الاقترانى : إما أن يتركب من حمليتين كما مر ، وإما من متّصلتين ، كقولنا : إن كانت الشمس طالعةً فالنهار موجود ، وكلما كان النهار موجوداً فالأرض مضيئة ، ينتج : إن كانت الشمس طالعةً فالأرض مضيئة . وإما مركب من منفصلتين ، كقولنا : كل عدد إما زوج وإما فرد ، وكل زوج فهو إما زوج الزوج أو زوج الفرد ، ينتج : كل عدد إما فرد أو زوج الزوج أو زوج الفرد . وإما من حملية ومتصلة ، كقولنا : كلما كان هذا إنساناً فهو حيوان ، وكل حيوان جسم ، ينتج : كلما كان هذا إنساناً فهو جسم . وإما من حملية ومنفصلة ، كقولنا : كل عـدد إما زوج أو فرد ، وكل زوج فهو منقسم إلى متساويين ، ينتج : كل عدد إما فرد وإما منقسم إلى متساويين . وإما من متصلة ومنفصلة ، كقولنا : كلما

كان هذا إنساناً فهو حيوان ، وكل حيوان فهو إما أبيض أو أسود ، ينتج : كلما كان هذا إنساناً فهو إما أبيض أو أسود)

قد علمت أن المقدمات التى تتألف منها الأقيسة هى الحمليات والمتصلات والمنفصلات ، وأن القياس الاقترانى هو ما اقترن فيه موضوع المطلوب أو مقدمه بسوى محموله أو تاليه . فأقسام تأليفه من المقدمات المذكورة ستة : القسم الأول : ما تركب من مقدمتين حمليتين ، وقد مرت أمثلة هذا القسم . القسم الثانى : ما تركب من متصلتين ، كقولنا : إن أعرض المسلمون عن التمسك بالدين غضب الله عليهم ، وكلما غضب الله على قوم ألبسهم ثوب الذل والهوان ، ينتج : إن أعرض المسلمون عن التمسك بالدين ألبسهم الله ثوب الذل والهوان . القسم الثالث : ما تركب من منفصلتين ، كقولنا : دائماً إما أن يكون من تجاوز الميقات إلى البلد الحرام محرماً بالعمرة وإما أن يكون محرماً بالحج ، ودائماً إما أن يكون المحرم بالحج مفرداً أو قارناً ، فدائماً إما أن يكون من تجاوز الميقات إلى البلد الحرام محرماً بالعمرة أو مفرداً أو قارناً . القسم الرابع : ما تركب من متصلة وحملية ، كقولنا : كلما كان الأمير محافظاً على حقوق رعيته فهو مطاع فى قومه ، وكل مطاع فى قومه شديد البأس على أعدائه ، فكلما كان الأمير محافظاً على حقوق رعيته فهو شديد البأس على أعدائه .

القسم الخامس : ما ركب من منفصلة وحملية ، كقولنا : إما أن

تعتصم بحبل الدين الحنيف وإما أن تتبع هواك ، وكل من اتبع هواه فهو فى ضلال مبين ، ينتج : إما أن تعتصم بحبل الدين الحنيف وإما أن تكون فى ضلال مبين . القسم السادس : ما تركب من متصلة ومنفصلة ، كقولنا : كلما كان نزول الدم مانعاً من الصوم فهو من الرحم ، وكل ما نزل من الرحم فهو إما حيض وإما نفاس ، فكلما كان نزول الدم مانعاً من الصوم فهو إما حيض وإما نفاس .

(وأما القياس الاستثنائى ، فالشرطية الموضوعة فيه : إن كانت متصلة فاستثناء عين المقدّم ينتج عينَ التالى ، كقولنا : إن كان هذا إنساناً فهو حيوان ، لكنه إنسان فهو حيوان . واستثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم ، كقولنا : إن كان هذا إنساناً فهو حيوان ، لكنه ليس بحيوان فلا يكون إنسانًا)

القياس الاستثنائى كما عرفت هو ما تألف من مقدمتين تفصل بينهما أداة الاستثناء وإحدى مقدمتيه شرطية متصلة أو شرطية منفصلة ، فإن كانت شرطية متصلة ، فالمقدمة الأخرى ، إما أن يكون الحكم فيها وضع المقدم أو رفعه ، أو وضع التالى أو رفعه ، كقولنا : كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ، فما بعد أداة الاستثناء ، وهى « لكن » وضع للمقدم ، أى أن المقدم ، وهو إثبات الطلوع للشمس ، متحقق ، ولو قلنا : لكن النهار ليس بموجود ، فما بعد أداة الاستثناء رفع للتالى ، أى أن نسبة الوجود للنهار منفية ، فاستثناء

عين المقدم ينتج عين التالى ، لأن المقدم ملزوم والتالى لازم ، فإذا تحقق الملزوم تحقق اللازم ، ضرورة التلازم بينهما ، واستثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم ، لأنه عند ارتفاع اللازم يرتفع الملزوم ، وإلا لوجد الملزوم بدون لازمه ، كقولنا : كلما استمرأ الولاة مرتع الظلم تولدت فى الرعية روح التمرد ، لكن الولاة قد استمرأوا مرتع الظلم ، ينتج : أن روح التمرد تولدت فى الرعية ، أو تقول : لكن روح التمرد لم تتولد فى الرعية ، ينتج : أن الولاة لم يستمرئوا مرتع الظلم . أما استثناء نقيض المقدم فلا ينتج نقيض التالى ، واستثناء عين التالى لا ينتج عين المقدم ، لجواز أن يكون التالى من اللوازم العامة ، فلو قلنا فى المثال السابق : لكن الولاة لم يستمرئوا مرتع الظلم ، لم ينتج أن روح التمرد لم تتولد فى الرعية ، لأن تولد روح التمرد كما هو من لوازم ظلم الراعى كذلك هو من لوازم سوء الإدارة ، ولو قلنا فى المثال السابق : لكن روح التمرد قد تتولد فى الرعية ، لم ينتج أيضاً أن الولاة قد استمرأوا مرتع الظلم ، للعلة السابقة .

(وإن كانت منفصلة حقيقية ، فاستثناء عين أحد الجزأين ينتج نقيض الآخر ، واستثناء نقيض أحدهما ينتج عين الآخر . وإن كانت مانعة الجمع ، فاستثناء عين أحد الجزأين ينتج نقيض الآخر ، واستثناء نقيض أحدهما لا ينتج ، وإن كانت مانعة الخلو ، فالأمر بالعكس)

المنفصلة الحقيقية هى — كما علمت — تتركب من الشىء ونقيضه أو المساوى لنقيضه ، فإذا وقعت مقدمة فى القياس الاستثنائى كان استثناء عين أحد طرفيها منتجاً لنقيض الآخر ، وإلا لزم اجتماع النقيضين ، واستثناء نقيض أحد طرفيها منتجاً لعين الآخر ، وإلا لزم رفع النقيضين . كقولنا : إما أن يكون هذا المكلف مؤمناً وإما أن يكون كافراً ، لكنه مؤمن ، فليس بكافر ، أو لكنه ليس بمؤمن ، فهو كافر ، أو لكنه كافر ، فهو ليس بمؤمن ، أو لكنه ليس بكافر ، فهو مؤمن . وإذا وقعت مانعة الجمع مقدمة فى القياس الاستثنائى ، وهى — كما علمت — تتركب من الشىء والأخص من نقيضه ، كان استثناء عين أحد الجزأين منتجاً لنقيض الآخر ، وإلا لزم اجتماع الضدين . أما استثناء نقيض أحدهما فلا ينتج عين الآخر ، لجواز ارتفاعهما معاً ، كقولنا : إما أن يكون الحائز لشهادة العالمية عضواً فى المحكمة العليا ، وإما أن يكون قاضياً فى إحدى مديريات القطر المصرى ، لكنه عضو فى المحكمة العليا ، فهو ليس بقاض فى إحدى المديريات ، أو لكنه قاض فى إحدى المديريات ، فهو ليس بعضو فى المحكمة العليا . ولو استثنينا نقيض أحدهما ، وقلنا : لكنه ليس بعضو فى المحكمة العليا ، لم ينتج أنه قاض فى إحدى المديريات ، أو قلنا : لكنه ليس بقاض فى إحدى المديريات ، لم ينتج أنه عضو فى المحكمة العليا ، لجواز ارتفاعهما ، بأن يكون مدرساً أو تاجراً أو نحو ذلك . وإذا وقعت مانعة الخلو مقدمة فى القياس الاستثنائى ، وهى — كما علمت — تتركب من الشىء

والأعم من نقيضه ، كان استثناء نقيض أحد الجزأين منتجاً لعين الآخر ، وإلا ارتفع النقيضان معاً . أما استثناء عين أحدهما فلا ينتج نقيض الآخر ، لجواز اجتماعهما فى الوجود ، كقولنا : إما أن يكون هذا المكلف مؤمناً وإما أن يكون عاصياً لمولاه ، لكنه ليس بمؤمن فهو عاص لمولاه ، أو لكنه ليس بعاص لمولاه ، فهو مؤمن ، لأن نقيض الإيمان ، وهو الكفر ، أخص من المعصية . ولو استثنينا عين أحدهما وقلنا : لكنه مؤمن ، لم ينتج أنه غير عاص ، أو قلنا : لكنه عاص لم ينتج أنه غير مؤمن ، لأن الإيمان والعصيان بمعنى اقتراف الذنوب يجتمعان فى مؤمن اقترف ذنباً ، ولا يرتفعان ، وإلا لكان كافراً وغير مذنب ، والكفر أكبر الذنوب والمعاصى التى يقترفها الإنسان .

ثبتنا الله وإياكم بالقول الثابت فى الحياة الدنيا وفى الآخرة ، فإنّا قد رضينا بالله ربًّا ، وبالإسلام ديناً ، وبسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم نبيًّا ورسولا .

(الصناعات الخمس)

(البرهان : هو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لإنتاج اليقينيات)

قد عرفت كيفية تركيب الأقيسة الاقترانية والاستثنائية ، وعلمت المنتج منها وغير المنتج ، فاعلم الآن أن كل قياس تؤلفه على إحدى الكيفيات السابقة ، فهو : إما برهان ، أو جدل ، أو خطابة ، أو شعر ، أو مغالطة . وهى التى يسميها المناطقة بالصناعات الخمس . والفرق

بين هذه الخمس يرجع إلى نفس المقدمات التى يتألف منها القياس ، لا إلى كيفية تأليفها . فأولها وأشرفها : البرهان ، وهو القياس المؤلف من مقدمات يقينية . وإنما تكون المقدمة يقينية إذا اعتقدت الحكم الذى تشتمل عليه اعتقاداً جازماً مطابقاً للواقع ، ثابتاً لا يزول ولا يتغير . كقولك : السماء فوقنا ، فهذه المقدمة يقينية ، لأنك تعتقد ذلك اعتقاداً جازماً ، وهو اعتقاد مطابق للواقع ، لا يزول ولا يتغير . وبالضرورة المقدمات اليقينية إذا ألفت تأليفاً صحيحاً تنتج نتيجة يقينية .

(واليقينيات ستة : أوّليات ، كقولنا : الواحد نصف الإثنين ، والكل أعظم من الجزء . ومشاهَدَات ، كقولنا : الشمس مشرقة ، والنار محرقة . ومجرّبات ، كقولنا : السَّقَمُونيا مسهلةٌ للصفراء . وحَدْسِيَّات ، كقولنا : نور القمر مستفاد من نور الشمس . ومتواترات ، كقولنا : محمد صلى الله عليه وسلم ادَّعى النبوة وظهرت المعجزة على يده . وقضايا قياساتُها معها ، كقولنا : الأربعة زوج ، بسبب وسط حاضر فى الذهن ، وهو الانقسام بمتساويين)

اليقينيات ستة أقسام : أوليات ، وهى القضايا التى يصدق بها العقل بفطرته وغريزته ، فلا يتوقف التصديق بها إلا على تصور أطرافها . كقولنا : الكل أعظم من الجزء ، والوالد أكبر سنًّا من ولده ، والنقيضان

لا يجتمعان ولا يرتفعان . ومشاهدات ، وهى التى يصدق العقل بها بواسطة الحس . كقولنا : الشمس مشرقة ، وهذا الثوب أبيض اللون ، والسكر حلو الطعم . ومنه ما يدرك بالحواس الباطنة ، كاعتقادنا بأن لنا قدرة على العمل وخوفاً ورجاء . ومجربات ، وهى القضايا التى يصدق العقل بها بواسطة تكرر الإحساس بها ، كخواص النباتات والمعادن ، كقولنا : الزرنيخ يقتل آكله ، والخمر يسكر شاربه . وحدسيات ، وهى القضايا التى يصدق العقل بها لاستنادها وترتبها على محسوسات أخرى ، لا يحتاج العقل إلى نظر وتدبر فى العلم بترتبها عليها . كقولنا : نور القمر مستفاد من نور الشمس ، فإنا نشاهد الشمس طالعة وغاربة ، ونشاهد القمر كذلك يضعف نوره إذا اقترب من الشمس ويزيد إذا ابتعد عنها ، فيسرع العقل إلى الجزم بأن نور القمر مستفاد منها . وكقولنا : ارتفاع الماء فى الآبار من ارتفاع الماء فى الأنهار ، فإنا نشاهد الآبار يرتفع ماؤها عندما يزيد النيل وينقص عند نقصانه ، فيسرع العقل إلى الجزم بأن لرتفاع الآبار منشؤه ارتفاع مياه النيل . ومتواترات ، وهى القضايا التى يجزم العقل بها لاستناد الحكم فيها إلى إخبار جماعة يؤمن تواطؤهم على الكذب ، كاعتقادنا بوجود مكة المكرمة والمدينة المنورة ، وكاعتقادنا بأن مولانا السلطان عبد الحميد الثانى بويع بالخلافة فى سنة ١٢٩٣ هجرية ، وأن حرباً قامت بين الدولة العلية واليونان فى سنة ١٣١٤ هجرية انتصرت فيها الدولة العلية انتصاراً باهراً . وقضايا قياساتها معها ، وهى القضايا التى يكون الحكم فيها مستنداً إلى

دليل لا يكاد يغيب عن الذهن ، كقولنا : الأربعة زوج ، فإن هذا الحكم يستند إلى انقسام الأربعة إلى قسمين متساويين ، وهذا الوسط لا يكاد يغيب عن الذهن .

(والجدل ، وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة أو مسلَّمة عند الخصمين ، كقولنا : العدل حسن ، والظلم قبيح)

الثانى من الصناعات الخمس : الجدل ، وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة بين الناس ، يعترفون بها ولا يختلفون فيها . كقولنا : العدل حسن ، والظلم قبيح ، وكشف العورة مذموم ، ومراعاة الضعفاء محمودة . وتختلف المشهورات باختلاف الأمم فى عاداتها وأخلاقها وأديانها ، فاختلاط الرجال بالنساء قبيح عند الأمم الإسلامية ، حسن عند الأمم الغربية ، إلى كثير من العادات المحمودة عندهم الممقوتة عندنا . ويتألف الجدل أيضاً من المقدمات المسلمات ، وهى القضايا التى يسلمها الخصمان ، كمسائل أصول الفقه التى يأخذها الفقيه مسلمة عند الاستدلال على حكم فقهى ، وكقواعد الحساب والهندسة إذا احتاج إليها الفقيه أو المنطقى فى الاستدلال .

(والخَطابة ، وهى قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه ، أو مظنونة)

الثالث من الصناعات الخمس : الخطابة ؛ وهى قياس مؤلف

من مقدمات تؤخذ على وجه القبول ، لصدورها من شخص معتقد فيه ، كالجمل التى تصدر من الأولياء ، ومن كبار العلماء ، وأهل الزهد والتقوى . وتتألف الخطابة أيضاً من المظنونات ، وهى ما تتضمن ترغيباً أو ترهيباً ، كالجمل المؤثرة التى يأتى بها الوعاظ والخطباء فى خطبهم ومواعظهم .

(والشِّعْر ، وهو قياس مؤلَّف من مقدمات مقبولة متخيَّلة تنبسط منها النفس أو تنقبض)

الرابع من الصناعات الخمس : الشعر ، وهو قياس مؤلف من مقدمات خيالية تنبسط منها النفس أو تنقبض ، كما يفعله كثير من الشعراء فى المدائح والمراثى والحماسيات ونحوها ، وكالكلمات التى تشجع بها المريض على تناول الأدوية واحتمال آلام المرض ، ونحو ذلك .

(والمغالطة ، وهى قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق أو بالمشهور ، أو من مقدمات وهمية كاذبة)

الخامس من الصناعات الخمس : المغالطة ، وهى قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق ، كما تقول عن الصورة المنقوشة على الجدار مثلا : هذا فرس ، وكل فرس صاهل ، أو من مقدمات وهمية كاذبة ، كما يحكم الوهم بالخوف من الميت ، والخوف من الانفراد ليلا فى مكان مظلم ، وكما تجد كثيراً من الناس يحجمون عن المطالبة بحقوقهم من ذى

سلطان ، لاعتقادهم أن ذلك يعود بالمضرة عليهم ، وإنما هو من الأوهام الباطلة .

(والعمدة هو البرهان لا غير)

العمدة فى اكتساب المجهولات التصديقية ، من بين الصناعات الخمس ، هو البرهان دون غيره ، لأن مقدمات البرهان يقينية ، فنتائجها يقينية أيضاً ، ومقدمات ما عداه ظنية ، ولا ينتج الظنى إلا ظنياً مثله .

واعلم أن الجدل والخطابة والشعر من المطالب العالية التى ينتفع بها كثيراً فى المحاورات العامة ، ويكثر دورانها على ألسنة الخطباء والوعاظ والمرشدين ، فى كل أمة وفى كل ملة ، وهى التى عليها مدار الترغيب والترهيب ، والحث على التمسك بإقامة الشعائر الدينية ، وعلى التخلق بالأخلاق المرضية ، كالصدق والأمانة ومراعاة الضعفاء والرفق باليتامى والمساكين .

وللمقدمات الإقناعية والخيالية ، شعراً كانت أو نثراً ، فضل كبير فى تربية الأمم وتقويم اعوجاجها والمحافظة على كيانها القومى وشعارها الدينى .

فقد أنبأنا التاريخ أن أحد كبار العلماء شد الركاب إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج ، وكان طريقه إليها مدينة الإسكندرية ، فلما حل بها ورأى همم القوم منصرفة إلى مجامع اللهو واللعب ، اختار أن يقدم إرشاد إخوانه المسلمين على أداء فريضته ، فاخترع لهم أناشيد

على نحو ما اعتادوا أن يلهوا به ، وجعل يعلمهم فى طى تلك الأغانى فرائض الإسلام وواجباته وسننه ومندوباته ، وما يأمر به من الأخلاق الكريمة والشيم الفاضلة ، فالتفوا حوله زمراً وأفواجاً ، لا حباً فى العلوم الدينية ، بل تلذذاً بتلك الأناشيد الجميلة ، ولكن لم يمض على هذا العمل زمن طويل ، حتى اهتدوا بهديه ، وأقلعوا عن الرذائل التى قادهم إليها الجهل بأوامر الدين الحنيف .

فهذه سيرة أسلافنا الصالحين فى إرشاد الأمم إلى خيرى الدنيا والآخرة . أحسن الله جزاءهم ، وشكر لهم ما احتملوا من المصاعب فى إرشاد إخوانهم المؤمنين ، فاعتبروا يا أولى الأبصار ، ولمثل هذا فليعمل العاملون .

نسأل الله جلت قدرته أن يسلك بالعاملين فى جميع الأقطار الإسلامية مسلك الاعتدال ، ومنهج الكمال .

وليكن هذا آخر ما خطه قلم العبد الضعيف ، المعترف بالعجز والتقصير ، محمد شاكر ، الجرجاوى بلداً ، الحسينى نسباً ، الحنفى مذهباً ، الخلوتى طريقة .

وكان جمع هذه التعليقات بمدينة الإسكندرية ، فى ذى الحجة الحرام سنة ١٣٢٥ هجرية .

والحمد لله أولا وآخراً ، والصلاة والسلام على سيد الخلق فى البداية والنهاية .


Bibliotheca Alexandrina
0413550